مجلة جامعة عمران ***02*** *(2022) ص 179*

مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (صراع الوجود والنفوذ)

حسين محمد حسين مطهر*

قسم العلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة صنعاء

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية البحر الأحمر ومضيق باب المندب في استراتيجية القوى الدولية والإقليمية، وإلى بيان دوافع هذه القوى السياسية والاقتصادية والأمنية، وتوضيح أسباب الصراع الحقيقية في المنطقة ومن هي الدول الفاعلة في هذه المنطقة. وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن السعودية تلعب دوراً رئيساً وخفياً خدمة للمشروع الأمريكي البريطاني الصهيوني، في إجبار الدولة العربية والخليجية والإسلامية بالاعتراف بدولة الكيان الصهيوني من خلال صفقة القرن، والتطبيع الكامل مع إسرائيل – وهو أمر له مغزى وهدف عميق وواضح الدلالة – والتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية لصالح دولة الكيان الصهيوني؛ فالواقع أن الدعم الأمريكي لإسرائيل قد أوكل للسعودية والإمارات القيام بهذا الدور؛ من أجل محاصرة إيران وحلفائها في المنطقة. وقد قادت الاستنتاجات السابقة إلى توصيات تم التوصل إليها أهمها:

1. العمل على إبعاد المنطقة عن دوائر الصراع والاستقطاب الدولي والإقليمي، والامتناع عن منح التسهيلات وتأجير الموانئ والجزر للدول الأجنبية لإقامة قواعد عسكرية عليها.
2. تعزيز التعاون العربي والإسلامي؛ للحفاظ على البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة بعيدة عن النفوذ الأجنبي والدولي، وتجنب تحويله إلى ساحة حرب بين قوى دولية على حساب شعوب المنطقة.
3. الدعوة الى إيقاف العدوان السعودي الاماراتي على اليمن؛ لأن استمراره يزيد المخاطر على الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن.

الكلمات الاستدلالية: لبحر الأحمر، مضيق باب المندب، الصراع، السياسية، الاقتصادية، الأمنية.

Abstract: The study main aim is to demonstrate the importance of the Red Sea and Bab El-Mandeb strait in the international and regional powers strategies, their political, economic and security motives and real causes of the conflicts. The study was based on a basic premise that Saudi Arabia plays a major and hidden role in the service of the American-British-Zionist project in the generations of the Arab, Gulf and Islamic states by recognizing the state of the Zionist entity through the "Deal of the Century" and full normalization with it, which is a matter of significance and a deep and clear goal indicative of Saudi Arabia playing this role and reaching a conclusion A peaceful settlement of the Palestinian issue in favor of the state of the Zionist entity. In fact, the US support for Israel has been entrusted to Saudi Arabia and the UAE to play this role in order to besiege Iran and its allies in the region.

1.Work on to keep the region away from the circles of international and regional conflict and polarization and refrain from granting facilities and leasing ports and islands to foreign countries to set up military bases on them.

2.Enhance Arab and Islamic cooperation to preserve the Red Sea as a pure Arab coast apart from foreign and international influence and to avoid turning it into a war zone for the international powers at the expense of the peoples of the region.

3.The call to stop the Saudi-Emirati aggression against Yemen, because its continuation increases the risks to navigation in the Red Sea and the Gulf of Aden.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ودول القرن الأفريقي، وهو الموقع الذي يعد اليوم من أخطر المواقع الجيوبوليتكية على خريطة العالم السياسية، ويلعب دوراً كبيراً أو خطيراً في

*Email: Hussein.mutaher@gmail.com

العلاقات الدولية هذا الموقع هو البحر الأحمر.

وبحكم كونه طريقاً بحرياً استراتيجياً، فقد أصبح إحدى بؤر الصراع الدولي، وجزءاً مهماً من الاستراتيجية العالمية، مما حفز الدول الكبرى والإقليمية للسيطرة عليه وإيجاد موطئ قدم فيه.

ولذلك فقد تعرض البحر الأحمر منذ القدم الى صراع دولي، وأثر هذا الصراع ماضياً وحاضراً ومستقبلاً على شعوب المنطقة بحكم الأهمية الاقتصادية والتجارية والعسكرية والاستراتيجية للبحر الأحمر.

كما كان عرضة لأطماع دول الغرب الاستعمارية التي سعت إلى السيطرة عليه واحتلال سواحله وشواطئه الغربية والشرقية، ومضيقه المهم والاستراتيجي المعروف (مضيق باب المندب)؛ كونه يتحكم في طرق الملاحة والتجارة البحرية عن طريق مداخله، وقد ازدادت أهميته بعد فتح قناة السويس عام 1869م وشهد صراعاً وتنافساً دولياً في العصور الحديثة من قبل القوى الاستعمارية الأوربية للسيطرة عليه ضمن منطقة البحر الأحمر، فقد أدرك البرتغاليون والفرنسيون والهولنديون والإيطاليون والعثمانيون والبريطانيون أهميته بالنسبة لمصالحهم فأقدمت هذه القوى على احتلال المنطقة المحيطة به، وامتدت الى داخل البحر الأحمر، كما أن العثمانيين خاضوا صراعاً وتنافساً مع القوى الأوربية من أجل إبعادها عن المنطقة ضماناً لمصالحهم.

وقد ازدادت أهمية مضيق باب المندب في التاريخ المعاصر، بعد اكتشاف النفط في دول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بكميات تجارية، وأصبح البحر الأحمر ممراً ملاحياً آمناً للسفن المحملة بالبترول من دول الخليج العربي إلى غرب أوروبا وشمالها وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، مروراً بالبحر الأحمر وقناة السويس، ومن هنا أصبح باب المندب يمثل أهمية كبيرة للاستراتيجية الدولية للقوى الكبرى في منطقة المحيط الهندي، كما شهد تنافساً من قبل القوى الإقليمية القوية "إيران – تركيا" التي لها تطلعاتها ومشروعاتها في المنطقة مما يستدعي تحليلاً وبحثاً لهذه الأمور وتأثيرها.

ولم يعد خافياً ان المنطقة باتت مسرحاً مفتوحاً لسباق العديد من المشاريع الطامعة في إحكام السيطرة عليها. فهناك مشروع صهيوني إسرائيلي سرطاني يتحرك بمساعدة عربية سعودية وإماراتية، يتحرك في كنف مشروع أمريكي استعماري احتوائي، إلى جانب مشروع أمريكي إسرائيلي يسابق الزمن؛ لاكتساب مساحة من النفوذ بعد التطبيع مع معظم الدول العربية والخليجية؛ وذلك سعياً للتأثير في قرار السيطرة والإحكام على المنطقة بأكملها، بينما الأنظمة العربية وشعوبها غائبة، وكأن هذا الأمر الجلل لا يعني الأنظمة والشعوب في شيء.

إنَّ المشروع السعودي لتأسيس مجلس للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، هو مشروع الصلح والسلام والتطبيع الكامل مع العدو الصهيوني، وهو مشروع أمريكي أفاد العدو أكثر مما أفاد القضية الفلسطينية أو المنطقة؛ إذ لم يحرر أرضاً ولم يعد لاجئاً ولم يرد حقاً مهضوماً.

ونتيجة لذلك كله تفجرت في المنطقة حالة من الفوضى والاضطرابات، وفي خضم تلك الحالة المضطربة وقعت المنطقة تحت تهديد تلك المشاريع، كل يسعى إلى التمكن من بسط نفوذه وفرض سيطرته وتحقيق أجندته على حساب استقلال واستقرار المنطقة.

وعلى الرغم من الخطر الواضح من تلك المشاريع على حاضر الأمة ومستقبلها واستقلالها، فإن ذلك لم يستفز بعد الشعوب العربية والأنظمة العربية، سواء المطلة على البحر الأحمر أو مضيق باب المندب أو البعيدة عنه، لتسارع بالتحرك لإرساء نواة لذلك المشروع العربي الاستراتيجي المرتقب، فالأمة وافرة بفضل الله بكل الإمكانيات الكفيلة بصياغة ونجاح ذلك المشروع، كما أن بناء الأمة وقواها الحية على استعداد للإسهام بكل جهودهم لإنجاحه، لكن المطلوب من النظام العربي أن يتصالح مع شعوبه، ويقطع حالة القطيعة والعداء مع قواه الحية، لاسيما أن كل الدلائل والحقائق الماثلة على الأرض تؤكد أن المشروع المرتقب هو مشروع حياة أو موت.

الأمر الذي يتطلب الحضور واليقظة من الشعوب العربية وحكوماتها؛ حفاظاً على حاضر المنطقة وحضارتها وتاريخها وثرواتها ومستقبل أجيالها.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبداء أهمية البحر الأحمر ومضيق باب المندب في استراتيجية القوى الدولية والإقليمية، وبيان القوى المهتمة بهذه المنطقة، ودوافعها السياسية والاقتصادية والأمنية، كما يسلط الضوء على مكامن الصراع وأسبابه الحقيقية في المنطقة، والدول الفاعلة في هذه المنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن في دراسة أبعاد الصراع الدولي والإقليمي وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنسانية والنفسية على المواطنين في هذه المنطقة، مما دفع الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الى تأجير موانيها وجزرها للدول الأوربية والغربية، والدول الأسيوية بما فيها السعودية والإمارات.

إشكالية الدراسة:

إن ما يمتاز به البحر الأحمر ومضيق باب المندب وما يتمتع به من خصائص جيوستراتيجية جعله محط أنظار العديد من دول العالم، وبات منطقة صراع بين هذه الدول والكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين منذ ثمانين عاماً، إضافة إلى مصالح بعض الدول بوصفه خطاً ملاحياً آمناً لنقل النفط العربي والغاز عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وقناة السويس الى غرب أوروبا وشمالها وإلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

– تأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر والقرن الأفريقي من قبل المملكة العربية السعودية في وقتنا الحاضر بدون قوة عسكرية تذكر، لم يأت من أجل الحفاظ على عروبة البحر الأحمر وآمنه، وإنما من أجل خدمة للمشروع الأمريكي الصهيوني.

– تأسيس المجلس جاء خدمة لمشروع التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني بموجب خطة ترامب للسلام (صفقة القرن) والاعتراف بها إنها دولة صاحبة حق في المنطقة.

التساؤلات البحثية:

أ. ماهي الأهداف والغايات الرئيسة لمجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن؟

ب. هل تأسيس هذا المجلس سينتج تغييراً في موازين القوى في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر إذا ما تحققت أهدافه المعلنة وغير المعلنة؟

ج. هل رؤى دول المجلس المؤسسة للتكتل موحدة أم مختلفة؟

د. لماذا تدعم واشنطن قيام هذا المجلس دون تردد، في الوقت الذي لا يمثل هذا المجلس أي تهديد لها ولأمن دولة الكيان الصهيوني؟

هـ. هل تدرك الدول العربية الواقعة على شاطئ البحر الأحمر وخليج عدن الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر ومنافذه والصراعات التي تدور حوله؟

و. ما موقف مصر من سيطرة أمريكا ودولة الكيان الصهيوني على مداخل البحر الأحمر ومخارجه وخليج عدن؟

ز. هل تكوين هذا التكتل موجه ضد إيران ومحور المقاومة في المنطقة وبدعم أمريكي وصهيوني وسعودي ومساند بحماية حوض البحر الأحمر دولة الكيان الصهيوني؟

ح. لماذا الخوف من إيران وتركيا في الوقت الحاضر ولا خوف من العدو الإسرائيلي، العدو الأبدي للعرب والمسلمين؟

ط. لماذا التراجع وعدم الاهتمام العربي من قبل جامعة الدول العربية بأمن البحر الأحمر، منذ أواخر عقد السبعينيات، هل هو بسبب عملية التسوية السياسية بين مصر ودولة الكيان الصهيوني التي أدت إلى انقسام عربي حاد حول مصادر تهديد أمن البحر الأحمر وسبل مواجهتها؟

منهجية الدراسة:

أُعتمد المنهج التاريخي في دراسة التطورات التاريخية للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، بالإضافة إلى منهج التحليل التنظيمي في معالجة أهم أسباب الصراع وطبيعته وأنواعه، والمنهج الواقعي بدعامتيه الأساسيتين: المصلحة الوطنية والقوة القومية، ففكرة المصلحة وفكرة القوة والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد بدورها في أن تنظر النظرة الواقعية إلى المجتمع الدولي، فالعلاقات الدولية – كما هو معروف عنها– أنها في صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تميلها مصالحها، واستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، وهذا المنهج سيمكننا من معرفة مصالح الدول الكبرى في منطقة البحر الأحمر.

الحدود المكانية : الدول التي تطل على البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الأفريقي.

الحدود الزمانية : 1918 – 2020.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بأهمية البحر الأحمر ومضيق باب المندب التي درست استراتيجية القوى الدولية والإقليمية، ودوافعها السياسية والاقتصادية والأمنية وتوضيح أسباب الصراع الحقيقية في المنطقة وبيان الدول الفاعلة في هذه المنطقة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق والكتب والمصادر العربية والأجنبية والرسائل العلمية والأبحاث المنشورة في المواقع الإلكترونية.

والبحث على هذا النحو يعد دراسة مهمة وحديثة تغطى جانباً مهماً في الوقت الحاضر عن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، التي تشهد تنافساً دولياً؛ للسيطرة عليها؛ لكونها تمثل موقعاً استراتيجياً يتحكم في طريق الملاحة والتجارة الدولية.

مراجع ومصادر تمس موضوع البحث بصورة مباشرة ومن أهمها:

– دراسة د. قصي كامل صالح شبيب (1994)، العنوان: أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، وقد تناول أهمية باب المندب وحرب أكتوبر 1973م، والصراع حول القرن الأفريقي وقد استفاد الباحث من أهمية باب المندب في الصراع العربي الصهيوني.

– دراسة د. خديجة أحمد الهيصمي (2002)، بعنوان: سياسة اليمن في البحر الأحمر، وقد تناولت الأهمية السياسية والاستراتيجية وانعكاساتها على اليمن وتحليل سياسات الدول الكبرى في المنطقة.

سيتم تقسيم البحث الى مقدمة وخاتمة وأربعة مباحث:

المبحث الأول: الأهمية السياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر.

المبحث الثاني: أهداف مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

المبحث الثالث: تأثير العوامل والمتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية والعربية على أمن البحر الاحمر وخليج عدن

المبحث الرابع: الأطماع الإقليمية في البحر الأحمر وخليج عدن ومنطقة القرن الأفريقي.

المبحث الأول

الأهمية السياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر:

أولاً: أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية:

يتمتع البحر الأحمر بموقع متميز بالنسبة لبحار العالم؛ فهو يقع عند التقاء قارات العالم الثلاث آسيا، إفريقيا، أوروبا ويعد من أهم الطرق العالمية؛ لأنه يوفر للقوى الإقليمية والدولية إمكانات الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي. من هنا فإن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في حد ذاته تأتي من حقيقة موقعة الجغرافي، فمنذ قرون عديدة كانت منطقة الشرق الأوسط التي يفضي إليها البحر الأحمر هي مفترق الطرق للتجارة الدولية.

ولذلك يحتل البحر الأحمر مكانة مهمة وفريدة وتتجلي أهميته في مزاياه الآتية (أبو نهار، 1997):

1. يقع البحر الأحمر بين البحر المتوسط والمحيط الهندي.

2. يتميز بموقعة المتوسط بين أكبر مناطق العالم انتاجاً للبترول، وأكبرها استهلاكاً له في أوروبا الغربية وأمريكا واليابان والصين.

3. يمر من خلاله وعبر موانئه حوالي 90% من إجمالي النفط المستورد من منطقة الخليج العربي إلى أوروبا الغربية.

4. تعد الموانئ والجزر العديدة الواقعة داخل مياهه محطات لراحة أطقم السفن، ومحطات للتزود بالوقود والمؤن وأعمال الإصلاح الضرورية والعاجلة. كما يمثل الطريق الطبيعي القصير للتجارة العالمية لا سيما البترول والغاز.

5. وجود ثروات سمكية هائلة وثروات معدنية في قاع البحر الأحمر أو في جوفه القاري.

6. تسهل السيطرة عليه من المواقع الساحلية المطلة عليه؛ نظرا لكون حوضه ضيقاً وذا امتداد طولي كبير.

وبحكم كونه طريقا بحرياَ استراتيجياً، فقد أصبح إحدى بؤر الصراع الدولي، وجزءاً مهماً من الاستراتيجية العالمية مما حفز الدول الكبرى إلى السعي لأحكام السيطرة عليه وإيجاد موطئ قدم فيه.

ولقد احتلت منطقة البحر الأحمر أهمية كبيرة في الأحداث الدولية عبر التاريخ؛ لأهميتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. لأن هذه الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها البحر الأحمر لم يكتسبها اليوم، بل إنها ضاربة الجذور في أعماق التاريخ. وتتبع أحداث المنطقة مروراً بمختلف المراحل ومختلف القوى الأجنبية الاستعمارية التي دأبت على السعي لوضع يدها على هذا الشريان الحيوي المهم.

وبالطبع فإن لهذا الصراع والتدخل الأجنبي في المنطقة تأثيرات كبيرة على شعوب المنطقة وثقافتها وحضارتها وأيضاً على مستقبلها (آمال، 1993)، وتظل الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر هي الأساس بوصفه محوراً للصراع. أضف إلى ذلك حالة الضعف والمشاكل الإقليمية والمحلية، وحالة التخلف التي تعيشها معظم الدول الساحلية للبحر الأحمر، مما سهل كثيراً مهمة التدخل الأجنبي (أبو نهار، 1997) في المنطقة.

ثانياً: الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر

يبدو البحر الأحمر بالمفهوم الجيوبوليتيكي أكثر اتساعاً من البحر الأحمر الجغرافي؛ اذ لا يقتصر على الوحدات السياسية التي تطل على البحر الأحمر مباشرة، بل يتعدى ذلك ليشمل الوحدات السياسية التي ترتبط سياسياً أو اقتصادياً او عسكرياً أو استراتيجيا بالبحر الأحمر (محمود، 1979).

فدول غرب أوروبا الصناعية لها مطالب جيوبوليتكية في البحر الأحمر؛ لأنها تعتمد على بترول الخليج اعتماداً رئيساً، كما أن الاتحاد الروسي كان من الممكن أن يدخل في النطاق الجيوبوليتكي للبحر الأحمر الذي يعد أقصر طريق يربط بين موانيه على البحر الأسود وأسطوله في المحيط الهندي، الذي يحتل بدوره أهمية بارزة في الاستراتيجية الروسية (الهيصمي، 2002).

ولا تخرج الولايات المتحدة عن الحيز الجيوبولتيكي، حيث يمر بترول الخليج الذي تحتكر معظم إنتاجه وتجارته الشركات الأمريكية الذي يعتمد عليه ميزان المدفوعات الأمريكي (محمود، 1979).

ومن هنا تكمن القيمة الاستراتيجية الحقيقية للبحر الأحمر، وذلك في تغلغله أو تجاوره أو تلامسه مع عدة مناطق بالغة الحساسية، مثل الشرق الأوسط والعالم العربي ومنطقة الخليج ومنطقة القرن الأفريقي التي تدخل

ضمن نطاق البحر الأحمر الجيوبوليتيكي، لأنها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وترتبط به ارتباطاً يكاد يكون عضوياً، كما أن منطقة الخليج العربي يمكن أن تدخل في هذا الحيز الجيوبوليتيكي للبحر الأحمر.

ومن ذلك يتضح أن النطاق الجيوبوليتيكي للبحر الأحمر هائل الاتساع، بحيث يمكن أن يشمل الخريطة السياسية للعالم كله، وذلك لعدة خصائص جيوبوليتكية تميز وتدفع به الى الصدارة من حيث الأهمية الجيوستراتيجية. كما سبقت الإشارة الى أن المناطق الجيوستراتيجية يجب أن تكون من الاتساع بحيث تملك سمات وخصائص ذات تأثير عالمي؛ لأن الاستراتيجية اليوم يتم التعبير عنها في إطار عالمي، وأن الجيوستراتيجية هي تعبير عن العلاقة بين الموقع والتحركات الاستراتيجية، وحركة التجارة والروابط الثقافية والإيديولوجية في مناطق كثيرة من العالم (Cohen, 1963).

ولعل خير مثال على ذلك منطقة البحر الأحمر التي تعكس التنافس؛ من أجل الوصول الى وسيلة للسيطرة عليها لممارسة القوة والهيمنة، لاسيما وأنها تتحكم في الممرات الاستراتيجية التي تعد من أهم الممرات في العالم، كما أن البحر يتميز بموقعة الفريد بين قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، ويعد من أهم شرايين المواصلات في العالم، حيث يربط بين البحار المتصلة بالمحيط الهندي عن طريق باب المندب وقناة السويس فالبحر الأبيض المتوسط (Farid, 1984).

وتتعدى أهمية البحر الأحمر حدود الأمن المحلية لدول المنطقة، ليصبح ذا أهمية استراتيجية للدول الكبرى لا سيما بالنسبة للصراعات الدولية، التي تهدف أساساً إلى تأمين المصالح الحيوية لهذه الدول في المجالات الاقتصادية والاستراتيجية والأيديولوجية (Mazarr et al., 2016).

علاوة على أنه أقصر طريق آمن لناقلات البترول من دول الخليج، وتتركز أهميته الجيوستراتيجية في أهمية المضايق والجزر المتحكمة فيه، وسيطرتها على الملاحة فيه، من ثم كان اهتمام القوى الكبرى بهذه الجزر والمضايق وتسابقها عليها لاحتلالها؛ للحصول على امتيازات وتسهيلات من قبل الدول التابعة لها، وذلك بغرض فرض نفوذها لتحقيق مصالحها في المنطقة.

وقد برزت أهمية البحر الأحمر سياسياً واقتصادياً عندما استخدمه اليونان والرومان لأغراض الغزو والسيطرة على طرق التجارة، ورأى المصريون والبيزنطيون واليمنيون فيه وسيلة اقتصادية لتشجيع التجارة (الحبيشي، 1992)، وجاء المسلمون العرب ثم العثمانيون ففطنوا لأهميته لأغراض التجارة ونقل الحجاج ونشر النفوذ. ولموقع اليمن وشواطئه على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي جعل اليمن وجزرة ومياهه الوطنية منذ القرن السادس عشر موقعاً للصراع السياسي والعسكري والاقتصادي (شرف، 2002)، من قبل الدول الاستعمارية (البرتغال – هولندا – فرنسا – بريطانيا – إيطاليا – والوجود العثماني في المنطقة).

ويتمثل مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أحد المواقع الاستراتيجية المهمة، وقد زادت أهميته بعد فتح قناة السويس عام 1869 (شبيب، 1994)، وشهد صراعاً وتنافساً دولياً في العصور الحديثة من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية للسيطرة عليه ضمن منطقة البحر الأحمر.

وفي العصور الحديثة تصارعت كل من البرتغال وهولندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا على السيطرة على طرق الملاحة والتجارة، ثم البحث عن مواطئ قدم للمحطات التجارية والاحتلال، وأخيراً الاستعمار الذي لم يكن يبدو سينحسر وتظفر دول البحر الأحمر باستقلالها السياسي وتدبير شؤونها الاقتصادية، حتى برزت معضلة إسرائيل، وبدأ التنافس بين النفوذ الأمريكي والنفوذ السوفيتي (عبدالوهاب، 2012).

وما كان ليحدث كل ذلك، لو لم يكن لموقع البحر الأحمر أهمية، بالإضافة إلى أن البحر الأحمر أداة وصل وليس فصل؛ لأنه يصل ثلاث قارات، كما يصل الشرق بالغرب، وينتهي بأربع ممرات مائية (الحبيشي، 1992)، هي مضيقا (جبيل) و(تيران)، وقناة السويس في الشمال، ومضيق باب المندب، في الجنوب، وممره الشرقي يسمى (الإسكندر) وعرضه (2، 3 كم)، وهو مضيق باب المندب في الجنوب، أما الغربي فيسمى أحياناً ممر ميون أو ميمون؛ تيمناً بسعته التي تبعث الأمان والاطمئنان، ويبلغ اتساع نحو (16 كم²)، بعمق يتراوح بين (50 – 170م) وبذلك يستوعب هذا الممر الملاحة لجميع السفن بما فيها السفن العملاقة.

وفي ضوء هذا يمكن أن نشير إلى عدم القدرة على التنبؤ باستقرار المنطقة؛ لأن الأطراف ذات المصالح فيها قد تراوحت وسائلها لتحقيق السيطرة والنفوذ ما بين الوجود العسكري المستمر لقواتها، والقدرة على الوصول إلى المنطقة في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة محتملة، ومن هنا ظهرت أهمية الممرات البحرية في البحر الأحمر.

ومما يزيد من الأهمية الاستراتيجية والسياسية للبحر الأحمر موقعه المركزي في قلب المنطقة القلقة، أي الشرق الأوسط ويضاعف من هذه الأهمية إخفاق حكام دول هذه المنطقة في انتهاج سياسات فعالة ناجحة سواء في الصراعات الإقليمية أو في علاقتهم مع الدول الكبرى، التي تتصارع من أجل المنطقة (السلطان، 1988).

وقد اكتسب البحر الأحمر أهمية بالغة بعد اكتشاف النفط في الجزيرة العربية والخليج العربي، في السنوات الأخيرة منذ الحرب العالمية الثانية ثم بعد حرب 1973م بين العرب وإسرائيل، حيث اجتذبت المنطقة اهتمام العالم؛ بسبب أهميتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويمكن القول إن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر تنبع من ثلاثة أبعاد رئيسة سياسية واقتصادية وعسكرية.

1- البعد السياسي:

نجد أن البحر الأحمر أصبح منذ حرب 1973م يمثل قضية أمن حيوية، حيث تتصارع على ساحته الدول المطلة عليه، وقد أصبح محوراً لتنافس هذه الدول؛ بغية تحقيق السيطرة والتأثير، كذلك حل التنافس بين الدول الكبرى محل المنافسة التقليدية التي كانت محتدمة ذلك الوقت بين البريطانيين والعرب في البحر الأحمر.

أما شمال البحر الأحمر فقد تعقد فيه الوضع فيه بما يكفي نتيجة الوجود الإسرائيلي على شواطئه، وتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي خاصة بعد عام 1967م (عثمان، 2016).

ومن ناحية أخرى دخلت أثيوبيا منذ استيلاء الماركسيين على الحكم فيها عام 1977م، ودخل معها حلفائها الرئيسان وهما: الاتحاد السوفيتي (آنذاك) وكوبا، حلبة التنافس مع الأقطار العربية حول قضايا مثل قضية إريتريا وغيرها من القضايا الأخرى في المنطقة، حيث إن البحر الأحمر يمثل حلقة الوصل بين المحيط الهندي

والبحر الأبيض المتوسط، وهو بذلك يشكل طريقاً بحرياً للقوات العسكرية بين مراكز تجمعها الأصلية في الشمال والغرب، ومناطق انتشارها أو عملها في أجزاء مختلفة من العالم (فخري، 1993).

وقد أكدت ذلك حرب الخليج الأخيرة عام 1991م، حيث سهل البحر الأحمر عبور الحلفاء وانتشارهم في منطقة الخليج التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحر الأحمر، وهو ارتباط يعد بحر العرب وخليج عدن وصلاً مفصلياً له، ولذا فإنه يشكل منطقة استراتيجية، وهذه الوصلة تتحكم في مداخل الخليج العربي والبحر الأحمر ومخارجهما عن طريق مضيق هرمز ومضيق باب المندب (فخري، 1993).

ويحيط بالبحر الأحمر قوى إقليمية متعددة لها توجهاتها واستراتيجياتها المتباينة التي تلعب القوى الأجنبية دوراً رئيساً في تغذيتها، ومحاولة توجيهها نحو ما يحقق مصالحها الخاصة، الأمر الذي قد يودي إلى اشتعال الصراعات الإقليمية والدولية (فودة، 1992) في منطقة البحر الأحمر.

2- البعد الاقتصادي:

يشكل باب المندب شرياناً حاسماً للاقتصاد العالمي، فهناك 52 سفينة و5 ملايين برميل من النفط تمر عبر المضيق يومياً، مما يجعله رابع أكثر الممرات المائية ازدحاماً في العالم، والوحيد الذي يواجه سيولة أمنية تصل إلى حد الفوضى، ويعد البعد الاقتصادي أكثر أهمية من البعد السياسي، حيث شكل في أوقات معينة عاملاً رئيساً في الربط بين الشعوب التي تعيش على سواحله، وظلت تتمتع بالمنافع المتبادلة بينها، كذلك تمثل هذه الأهمية المحور الأساسي الذي تتنافس من أجله القوى الكبرى، وتتعاون من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية أو من أجل المساس بمصالح الخصوم عبر هذا الممر المائي الحيوي، وهذا يجعل المنطقة منطقة جذب استراتيجي، ويؤدي إما إلى الصراع على المنطقة أو التعاون لاستغلالها الصحيح (فخري، 1993).

وقد ازدادت الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، بعد بدء عمليات نقل البترول عبر أنابيب تمر من شرق السعودية والكويت عبر أراضيها إلى شمال ينبع على البحر الأحمر، وتشير الاحصائيات إلى أن 90% من صادرات البترول السعودي، وإلى أن أكثر من 40% من صادرات بترول باقي دول الخليج العربي يتم عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب وقناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط، ويوفر إمدادات إلى أوروبا والولايات المتحدة.

تصاعدت أهمية موارد الطاقة المكتشفة مؤخراً في كل من حوض البحر الأحمر وشرق أفريقيا، ففي البحر الأحمر ساهم توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية عام 2016م في جذب اهتمام كبير للعديد من الشركات الدولية للتنقيب في المياه الإقليمية المصرية (Xinhua, 2020).

وتمتد الاكتشافات النفطية الجديدة بامتداد ساحل البحر الأحمر وصولاً إلى خليج عدن، فقد تم اكتشاف كميات كبيرة من المعادن الثمينة، فضلاً عن النفط والغاز الطبيعي المحتمل وجودها بكميات تجارية تحت مياه البحر، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أنها كميات مشجعة لاستغلالها.

ويعيش في البحر الأحمر ما بين (300 – 1000) نوع من الأسماك والحيوانات البحرية، التي تساهم مساهمة فعالة في إنشاء صناعات متعددة تقام على الشواطئ المطلة على البحر الأحمر (الخليج، 2019).

إن التوترات في منطقتي باب المندب ومضيق هرمز قد تسهم في رفع أسعار النفط، وتدفعها نحو الصعود إلى مستويات قياسية غير مسبوقة لأن المضيقيين يتحكمان في مرور أكثر من عشرين مليون برميل نفط يومياً، بخلاف المشتقات النفطية وصادرات الغاز (الحبيشي، 1992).

كما أن إغلاق مضيق هرمز سيكون بمثابة دمار شامل للدول الخليجية واقتصادها؛ كونها تعتمد اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية (الجزيرة، 2019) وبالتالي فإن دعم استقلال المعادن فيه وزيادة إمكانية السيطرة على ثرواته، بحيث يمكن أن يحدث تكاملاً اقتصادياً بين الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، في عدة قطاعات مع رأس المال العربي الموجود لدى دول الخليج العربي، واستغلالها بالشكل الذي يحقق المصالح الاقتصادية العربية.

وتمتد الاكتشافات النفطية الجديدة من ساحل البحر الأحمر وصولاً إلى خليج عدن، ويشهد الوضع في شرق المتوسط تحولاً كبيراً، منذ نشر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية تقديرات في عام 2010م تشير إلى أن شرق البحر المتوسط يحتوي على 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى 1,7 مليار برميل احتياطي من النفط، لتبدأ (إسرائيل) في العام نفسه في التنقيب في حقلي تمار وليفاباثان، قبل أن تتبعها باقي دول الإقليم، التي شهدت طفرة كبيرة في عمل شركات التنقيب، لاسيما منذ الإعلان عن اكتشاف حقل ظهر في المياه الإقليمية المصرية وحقل أفروديت في المياه الإقليمية القبرصية (روسيا اليوم، 2019).

3- البعد العسكري

تضافرت العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لتفرض تحولاً مهماً في الخريطة الجيوسياسية لمنطقة البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، الأمر الذي عجل بظهور مؤشرات قوية تشكل دائرة استراتيجية جديدة تمثل نقطة تقاطع العديد من المصالح الدولية والإقليمية.

ويدل على هذا الارتباط المتنامي عدد من المؤشرات:

أولاً: الارتفاع الكبير في قيمة الأصول المختلفة التي تتنافس حولها القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، سواء مما يخص الموانئ أو موارد الطاقة ومواقع القواعد العسكرية البحرية.

ثانياً: تعدد قائمة المتنافسين الدوليين والإقليميين في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بحيث أصبحت تضم تقريباً كل القوى الدولية الرئيسة، وعدداً من اللاعبين الإقليميين.

ثالثاً: التغير الطارئ على استراتيجيات العديد من الدول المتنافسة في الإقليم، بحيث أصبحت تعكس فهماً أعمق للارتباط بين البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي، ومحاولة توظيف هذا الارتباط في تعزيز الحضور والتضييق على المتنافسين.

فظهرت ثلاثة مؤشرات رئيسة تؤكد تنامي إقليم البحر الأحمر، وتتضمن تزايد الأهمية بالنسبة للملاحة الدولية، والارتفاع الكبير في قدرة المنطقة على توفير مواد الطاقة، واهتمام العديد من الدول بتأمين حضورها العسكري في هذه الدائرة الاستراتيجية.

هناك أهمية كبرى لمنطقة البحر الأحمر وشرق المتوسط؛ بوصفها ممرات دولية رئيسة، لاسيما بعد أن أصبح الحضور العسكري لقوى دولية ظاهرة معتادة؛ إذ تستقر قيادة الأسطول السادس الأمريكي قبالة سواحل نابولي الإيطالية، فيما تتمركز قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في المياه الإقليمية لمملكة البحرين، مع انتشار متزايد للقطع البحرية الأمريكية في البحر الأحمر، لكن اللافت أن هناك تطورات دفعت باتجاه احتدام المنافسة بين أطراف دولية متعددة على امتلاك قواعد عسكرية في البحرين الأحمر والمتوسط.

فمن ناحية تسعى روسيا للحصول على مراكز استقرار في البحار الدافئة، ومن ناحية أخرى أصبحت دول مثل الصين واليابان والهند أكثر حرصاً على ضمان قدرتها على تأمين سفنها التجارية، في ظل تنامي حجم اقتصادها وتجارتها الدولية.

وقد استدعت الصراعات الدائرة في كل من سوريا وليبيا عودة ظاهرة القواعد العسكرية الأجنبية، التي مثلت أداة رئيسة في المنافسة الدولية على الإقليم، كما أن هناك اتجاه تركز في العقدين الأخيرين في نقاط محددة من دول الساحل الغربي للبحر الأحمر، حيث تحولت جيبوتي (سبوتنك نيوز، 2019) الى مركز رئيس لاستضافة القواعد العسكرية البحرية الأجنبية لدول جديدة منافسة – ضمن القوى الدولية – على توسع بنيتها التحتية العسكرية في البحر الأحمر على نحو ما عكسته المحاولات الروسية الحثيثة للحصول على قاعدة عسكرية في إريتريا وأرض الصومال والسودان.

وفي الوقت الذي تحتدم فيه المنافسة الدولية في البحر الأحمر، برزت الدعوة السعودية متأخرة بتوجيهات من حلفائها الأمريكيين إلى تأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن؛ لمواجهة التهديدات العسكرية، من خلال تطوير القدرات العسكرية لدول المنطقة، أومن خلال العودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ للانخراط المكثف في المنطقة؛ من أجل ضمان الأمن والاستقرار (مركز الإمارات للسياسات، 2021).

ويتضح مما سبق بأن المجلس الجديد لا يستطيع تأمين دول المنطقة؛ نظراً لضعف الإمكانيات العسكرية لدى كل الدول العربية، التي دُمرت في الحروب المشتعلة في المنطقة منذ ثلاثين عاماً، استمرت بفضل ثورات الربيع العربي، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا بدعم لوجستي أمريكي بريطاني إسرائيلي، وبتمويل دول خليجية لها، مما دفع كل دول الخليج العربي – دون استثناء – إلى الهرولة والاستسلام والتبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ بغية حمايتها وضمان الأمن والاستقرار لها مقابل الأموال.

وبناء على ما تقدم يظهر متغيران أساسيان محددان لمستقبل منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي وخليج عدن.

أولهما: مستوى انخراط الفاعلين الممسكين بزمام المبادرة الراغبين في إعادة صياغة المنطقة، بما يعزز مصالحهم، وهو ما قد يتفاوت بشدة بين لعب القوى الإقليمية أو الدولية لهذا الدور.

اما المتغير الثاني: فيتعلق بالاتجاه الغالب على التفاعلات، وما إذا كانت تفاعلات منتجة للصراع أو صانعة للتوافق، ويمكن تحديد أربعة سيناريوهات مرتبة كالآتي:

السيناريو الأول: تصاعد الصراع الإقليمي:

ويقوم هذا التصور في الأساس على انتقال القدرة لتحديد مستقبل المنطقة إلى التفاعلات بين اللاعبين

الإقليميين، لا التفاعلات الخاصة بالقوى الدولية والخارجية، حيث يمكن لتزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر أن تسهم في زيادة كبيرة في تطلعات الأطراف الإقليمية بشأن تعزيز كل منها لمصالحه في هذه المنطقة المهمة، وذلك على النحو الذي يفضل معه كل طرف أن يتجنب أي صيغة تشاركية لتقاسم المنافع، والعمل على الاستئثار بأكبر قدر من المزايا لنفسه، يضاف إلى هذا حقيقة وجود حالة من التربص التي يشهدها الإقليم في السنوات الأخيرة، كادت أن تصل إلى درجة المواجهات المباشرة بين إيران و(إسرائيل)، والسعودية وأنصار الله في اليمن.

وممن شأن هذا الوضع حال تفاقمه أن يغرق المنطقة بعدد كبير من الصراعات التي قد تبدأ صغيرة في صورة اعتداءات على السفن والموانئ، لكنها تحمل فرصة كبيرة للتصاعد السريع.

ومع ذلك سيظل للقوى الدولية دور حاسم في العمل على ألا يتجاوز الصراع في المنطقة خطوطه الحمراء، التي قد تحمل تداعيات خطيرة على المستوى العالمي. ويعد هذا السيناريو هو الأكثر من حيث فرص تحققه على وفق المعطيات الراهنة.

السيناريو الثاني: توافق إقليمي:

يعتمد هذا السيناريو على بلوغ دول الإقليم حالة من الانهاك، قد يفضل معها تجنب الاستمرار في المنافسة، والبدء في النظر بجدية إلى تأسيس نظام إقليمي لتقاسم المنافع على نحو يحقق فائدة كل الأطراف، وقد أخذ هذا السيناريو دفعة قوية نحو التطور الأخير في المنظمات الإقليمية الفرعية، فضلاً عن التهدئة النسبية التي شهدتها المنطقة من خلال سعي تركيا الأخير إلى التقليل من حدة الخلافات بينها وبين كل من اليونان ومصر.

لكن هذا السيناريو يظل مرتهناً في تحققه على موقف التناقضات بين مصالح القوى الدولية نفسها من جديد، لتخلق حالة من التنافر بين الأطراف الإقليمية، ويحمل هذا السيناريو فرصاً متوسطة للتحقق في ظل الأوضاع القائمة.

السيناريو الثالث: صراع دولي:

وتنشأ هذه الحالة من خلال مبادرة الأطراف الدولية الرئيسة، ممثلة بالولايات المتحدة وروسيا والصين، إلى فرض حالة من التنافس المستعر على مختلف المصالح ذات الأهمية في الإقليم، الأمر الذي لن يدع لدول الإقليم أي خيار سوى الاصطفاف في صورة محاور متقابلة، على غرار ما شهدته المنطقة ذاتها من وضع مضطرب في العقدين الأخيرين للحرب الباردة.

ومن شأن هذا السيناريو أن يعصف – حال حدوثه – بأي فرصة للاستقرار الإقليمي أو حتى الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، في ظل امتلاك الأطراف الدولية الثلاثة أدوات متعددة التأثير السلبي لكن يظل هذا السيناريو من السيناريوهات غير المرجحة في المرحلة الحالية.

السيناريو الرابع: توافق دولي:

ويعد هذا السيناريو الأقل من حيث فرص تحققه، مع استمرار إدارة الرئيس جو بايدن في النظر إلى الدور الصيني والروسي في مناطق متعددة من العالم؛ بوصفه المهدد الأول للمصالح الأمريكية، وذلك مع وصول

الصين إلى نقطة تحول في استراتيجيتها، بحيث لم يعد حضورها في المناطق المهمة من العالم قاصراً على الشق الاقتصادي، ولاسيما منذ أن افتتحت قاعدتها العسكرية في جيبوتي في عام 2017م، وبعد أن اتخذت روسيا خطوات سريعة مكنتها بالفعل من الوجود عسكرياً في البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

ولكن في حال تمكنت الدول الثلاث من التواصل إلى صيغة توافقية في منطقة البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي، يمكن لها أن تعمل على فرض تسويات جذرية للصراعات الإقليمية، بجانب قدرتها على تعزيز مكاسبها ولو على حساب دول الإقليم.

المبحث الثاني

نشأة مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن

أولاً: إن مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، اسم التجمع الاقليمي الذي دعت إليه المملكة العربية السعودية، وأعلنت التوقيع على ميثاقه في السادس من يناير عام 2020م، وهو الصيغة النهائية لمقترح المملكة في ديسمبر عام 2018م، بتأسيس منتدى بتكليف أمريكي بريطاني لها؛ كونها دولة تابعة لهما ومؤثرة على الدول العربية والأفريقية، من خلال القيام بهذا الدور المحوري المشبوه – دعوة السعودية – إلى تنفيذ سياسة أمنية عربية في البحر الأحمر وخليج عدن، بعد أن أصبحت مياه البحر الأحمر مياهاً أمريكية وإسرائيلية.

وقد ضم تأسيس المنتدى ثمان دول هي: السعودية، مصر، الأردن، اليمن، السودان، الصومال، جيبوتي، وأخيراً دولة إريتريا، التي انضمت تحت إغراءات المال السعودي، والمساعدات الاقتصادية والتنموية.

وسيكون هذا المجلس أداة مؤثرة في تعزيز التعاون بين ضفتي البحر الأحمر وخليج عدن، وكذلك سداً لثغرة كبيرة في النظام الأمني للمنطقة، حيث ظل أمن البحر الأحمر خارج نطاق اهتمام المجتمع الدولي إلى حد كبير.

ويعيش أكثر من 240 مليون نسمة في دول هذا المجلس، التي تبلغ مساحتها نحو ستة ملايين ونصف المليون كيلو متر مربع، أي أكبر بكثير من مساحة دول الاتحاد الأوروبي، وبإجمالي ناتج محلي يقترب من 4 تريليونات دولار، ويمر بالمنطقة حوالي 13% من إجمالي حجم التجارة العالمية، ويمتد ساحل البحر الأحمر لحوالي 38 ألف كم، وعرض حوالي 180 كم، ويمتد البحر الأحمر بين مضيقين مهمين (باب المندب وقناة السويس)، ويمر من خلالهما خمسة ملايين برميل من النفط يومياً، ولكن تلك التجارة ستواجه تحدياً كبيراً لو تعرض باب المندب مثلاً لتهديد أمني (خليل، 2019).

وعلى مدى التاريخ شهدت ضفتا البحر الأحمر وخليج عدن نشاطاً تجارياً كبيراً بينها، ولكن ذلك النشاط اضمحل في السنوات الأخيرة، بعد أن شهدت بعض الدول حروباً ونزاعات داخلية بالإضافة إلى انتشار الفقر والفساد الحكومي، مما أدى إلى ضعف معدلات التنمية مع تراجع الاستثمار الوطني والأجنبي.

ونتيجة لذلك، استغل الإرهابيون والقراصنة الجريمة المنظمة والفراغ السياسي والاقتصادي في بعض تلك الدول، وأصبحوا يشكلون تهديداً خطراً لأمن المنطقة والأمن الدولي، فانتشرت التجارة بالبشر، وتجارة المخدرات، حيث

انتقلت طرق تلك التجارة من سوريا والعراق الى منطقة القرن الأفريقي، وانتشر تهريب الأسلحة من قبل بعض الدول الإقليمية إلى وكلائها، مستغلة وجود مناطق وجزر كثيرة ليس فيها وجود أمني يذكر، حيث تفتقر بعض دول المنطقة إلى الإمكانات المالية والتقنية لمراقبة حدودها ومياهها الإقليمية، على أن هناك تسليماً بأن تأسيس مثل ذلك الكيان الإقليمي هو أمر أقره ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن منه، وأتاح لبعض الدول التي تربطها أواصر جغرافية أو سياسية أو اقتصادية واحدة أن تنشئ فيما بينها تجمعات إقليمية فرعية، يكون منوطاً بها دعم عمل المنظمة الأممية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، بما يتسق وميثاق تلك المنظمة، التابعة للسياسة الأمريكية المسيطرة عليها وعلى قرارتها في كل أنحاء العالم، وهي السياسة التي لا تسمح بتشكيل أي تجمع إلا بإذنها وموافقتها كما سبق ذكر ذلك. وبالنظر إلى ذلك التجمع فإنه يكتسب أهمية استراتيجية مضموناً وتوقيتاً، فعلى صعيد المضمون طالما أثير الحديث عن الارتباط بين أمن الخليج العربي وأمن القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ذلك الارتباط الذي يضرب بجذوره في عمق التاريخ، فضلاً عن تهديدات الأمن الإقليمي الراهنة، منها تداعيات العدوان السعودي الإماراتي على اليمن منذ أكثر من سبع سنوات، وتأثيره على أمن دول الخليج، بل على الأمن العالمي، من خلال تهديدات الملاحة في مضيق باب المندب الاستراتيجي، إلا أن ذلك الاهتمام لم يترجم في آليات مؤسسية، إذ ظل حديثاً نظرياً على مدى عقود. وعلى صعيد التوقيت يتضح أن ذلك التجمع يأتي وسط عدد من التحولات الإقليمية المهمة، ويمكن تحديدها في ثلاث نقاط:

الأولى: الصراع الإقليمي العالمي في منطقة القرن الأفريقي عموماً، الذي تعكسه القواعد العسكرية على العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، بما يتبع ذلك من عسكرة تلك المنطقة التي تعد امتداداً جيواستراتيجياً لأمن الخليج العربي.

الثاني: على الرغم من أهمية الأهداف التي أعلنت ويسعى هذا التجمع إلى تحقيقها، فإن أساسها هو أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وأمن الكيان الصهيوني على رأسها؛ نظراً لعدم وجود اتفاقية ملزمة لكل الدول المطلة على البحر الأحمر بشأن مسالة الحقوق البحرية للدول، سواء في المياه الإقليمية أو المناطق الاقتصادية الخالصة.

الثالث: مع أهمية الآليات الدولية لضمان أمن الملاحة في الخليج العربي سواء التحالف العسكري البحري لضمان أمن الملاحة في الخليج العربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أو البعثة الأوربية لمراقبة الملاحة في الخليج العربي، فإن وجود آلية إقليمية من شأنها التكامل مع هاتين الآليتين وفق منظور مؤسسي مستدام.

حيث يتميز بموقع جغرافي واستراتيجي مهم؛ لأنه ملتقى ثلاث قارات العالم القديم، وهو حلقة وصل بين ثلاث مناطق إقليمية هي الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، والمحيط الهندي ومنطقة الخليج، وتطل عليه ثمان دول منها ست دول عربية، ودولتان غير عربيتان هما أريتيريا ودولة الكيان الصهيوني، وتقع أربع دول منها في قارة أفريقيا هي مصر والسودان وجيبوتي وإريتريا، والأربع الأخرى في آسيا هي السعودية والأردن واليمن والكيان الصهيوني.

وتكمن أهمية البحر الأحمر في كونه يمثل نظاماً فرعياً من إقليم الشرق الأوسط المضطرب والمثير للجدل، الذي يوصف بأنه عالم بلا نهاية، وتارة بأنه نهاية العالم، ويقع في قوس عدم الاستقرار، وهو القوس الذي يضم الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي، كما يقع ضمن الإطار الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج الاستراتيجية. وللبحر الأحمر أهمية استراتيجية للأمن القومي العربي في ثلاث دوائر الأمن العربي والأفريقي والأمن العالمي (عثمان، 2016).

ويعد قناة وصل بين البحار المحيطات المفتوحة، ومن هنا تزيد أهميته الاستراتيجية سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية أو الأمنية، وهو الطريق الرئيس الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا، إذ تحتاج أوروبا إلى نقل 60% من احتياجاتها من الطاقة عبر البحر الأحمر وأيضاً نقل نحو 25% من احتياجات النفط للولايات المتحدة الأمريكية عبره.

ومن المؤكد أن المجلس الوليد لم يعتمد على الذات، لأنه لا يلبي أي احتياجات أمنية وعسكرية، ولا يحقق أهداف اقتصادية أو استثمارية تعزز من خلالها التجارة والاستثمار للدول المطلة على البحر الأحمر، ولم يحدث تغييراً في موازين القوى لمنطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن. بل أصبحت كل الدول تابعة ومستعمرة ومطبعة مع دولة الكيان الصهيوني ومؤجرة سواحلها وجزرها وموانيها قواعد عسكرية للدول الأجنبية والخليجية.

وفي ظل ذلك من المنتظر أن تشهد المنطقة العديد من المخاطر والتحديات، وتنامي ظاهرة إقامة قواعد عسكرية للعديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المتنافسة إن لم تكن المتصارعة بدول المطلة على البحر الأحمر، بدعوى تأمين مصالحها في بحر دولي، وهو أمر إن كان له ما قد يبرره، الا أنه محفوف بالمخاطر باحتمال إمكانية استخدام القواعد العسكرية في غير الغرض المخصص لها، بما يحمله من مخاطر زعزعة الأمن والاستقرار، ويضاف إلى تلك التحديات والمخاطر أن المنطقة تشهد بجانب أنشطة المنظمات الإرهابية في أعداداً متزايدة من النازحين واللاجئين من جراء الحروب الأهلية المحلية، وأنشطة الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والهجرة غير المشرعة، وهي أمور في مجملها تزعزع الأمن والاستقرار وتخلق أزمات إنسانية خطيرة وأعباء معنوية ومادية جسيمة.

ويجدر الإشارة ا

إلى أن إنشاء المجلس يعد عملاً متأخراً وبتكليف أمريكي بريطاني لوكلائها في المنطقة؛ من أجل حماية أمن الكيان الصهيوني ووأد محاولات دول ومنظمات دولية سعت من قبل ملء الفراغ المؤسسي في المنطقة إلى إقامة تجمع سياسي ذي صبغة عسكرية من خلال القواعد العسكرية الموجودة على دول المنطقة، وبالأساطيل البحرية التابعة لها التي تعد قواعداً عسكرية متحركة؛ وذلك للحفاظ على مصالحها الاستثمارية والتجارية المتنامية.

كان أبرز تلك المحاولات التي أثيرت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام 2018م من جانب ألمانيا، ولم يعقد الاجتماع بسبب الخلاف حول تحديد الأطراف المشاركة، وأحقية الدول الغربية في المشاركة والدعوة لمثل هذا الاجتماع.

ومن الواضح أن المجلس من واقع تسميته قد قصر العضوية على الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وهو أمر له مغزى عميق ودلالة واضحة، من أجل الاعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع معه، وهو ما يلعبه النظام السعودي والإماراتي في الترويج لصفقة القرن وخطة ترامب للسلام والقضاء على القضية الفلسطينية في ظل سيطرة الكيان على مداخل البحر الأحمر الشمالية (تيران وصنافير) والمنافذ الجنوبية جزيرة ميون اليمنية وجزيرة سقطرى.

وفي ظل التنافس الدولي على النفوذ والسيطرة على البحر الأحمر، تأتي في مقدمة الدول الكبرى الأكثر نفوذاً في البحر الأحمر الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمثل هذا البحر أهمية كبيرة، لاسيما للاستراتيجية الأمريكية ورغبتها في السيطرة عليه؛ لأهميته الاستراتيجية وارتباطه المباشر بمنطقة الخليج العربي، ولضمان استمرار تأمين الخطوط الملاحية الذي يمر بها النفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ولاستمرار دورها الفاعل في منطقة الشرق الأوسط مع إعادة ترتيب المنطقة، طبقاً لمصالحها الاستراتيجية، كما أن البحر الأحمر يشكل محوراً مهماً لأي عمل عسكري محتمل يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وما حولها، وكذلك ضمان أمن الكيان الصهيوني التي تتعهد به الولايات المتحدة الأمريكية؛ لمنع سيطرة قوى معادية على البحر الأحمر وخاصة مضايقه المهمة. وقد ظل البحر الأحمر موضع اهتمام الإدارة الأمريكية على اختلاف عهودها.

وقد تزايدت في الآونة الأخيرة الاهتمامات بدول منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الأفريقي، دون أهداف واضحة وحقيقية وصادقة، وإنما تسعى إلى محاصرة إيران العدو اللدود للسعودية وتطويقها لمنع تهريب الأسلحة لحلفائها في المنطقة (حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، وأنصار الله في اليمن).

ثانياً: أهداف مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر

لقد حددت الدول الموقعة على تأسيس المجلس عدة أهداف، وهي وأن كانت قد أعلنتها، الا أن هناك أهدافاً غير معلنة للتجمع العربي.

1. الأهداف المعلنة

تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين تلك الدول في مواجهة أي مخاطر أو تحديات تواجه المنطقة، والعمل على حماية أمن البحر الأحمر وخليج عدن، والتنسيق والتعاون لمواجهة تلك التحديات والمخاطر وحماية البيئة، وكذلك سد ثغره كبيرة في النظام الأمني للمنطقة حيث ظل أمن البحر الأحمر خارج نطاق اهتمام المجتمع الدولي.

وهنا إشارة غير صحيحة من قبل التجمع بأن المجتمع الدولي لم يهتم بالمنطقة، عكس ذلك فقد تعرضت المنطقة إلى صراعات منذ القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا، وهذا ما سيتم الإشارة إليه في المباحث التالية، والهدف الواضح لدى الوكيل السعودي هو وقف تهريب الأسلحة خاصة من الجمهورية الإيرانية الى وكلائها في المنطقة وهي إشارة واضحة الى مكون أنصار الله في اليمن، بتهمة تهريب السلاح عبر الجزر والمنافذ البحرية، مع أن اليمن محاصرة منذ أكثر من سبع سنوات براً وبحراً وجواً، وتحت مراقبة الأقمار الصناعية على مدار الساعة.

مع التأكيد في بيان التجمع اعلى لتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الفاعلة التي يهمها استعادة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة، وازدياد اهتمام المراكز البحثية الاستراتيجية في الولايات المتحدة وأوروبا بأمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

وهناك عدة ذرائع أخرى مثل:

أ. الدفاع عن السفن.

ب. منع تهريب الأسلحة الإيرانية الى وكلائها في المنطقة.

ج.حماية البحر الأحمر بوصفه شريان التجارة الدولية.

د. قطع الطرق على إيران وتركيا من التدخل في المنطقة.

2.الأهداف غير المعلنة

من خلال التحليل والقراءات للبيان التأسيسي للتجمع الدولي للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن يتضح بأنها توجيهات وضغوط أمريكية إسرائيلية على الوكلاء الحصريين في المنطقة كأسرة آل سعود وأسرة آل نهيان للقيام بهذا الدور المشبوه، مع أن البحر الأحمر والبحر العربي أصبح بحيرة أمريكية ومقراً للقواعد العسكرية من كل دول العالم (سبوتنك نيوز، 2019) في جيبوتي وإريتريا والسودان والصومال ومصر والسعودية واليمن والأردن، ومن خلال التطبيع العلني مع (إسرائيل)، وتبني السعودية لخطة ترمب للسلام المعلنة في 2020/1/28م المعروفة باسم صفقة القرن، وضياع هوية القدس العربية الإسلامية (الأصبحي، 2020)، ودفن القضية الفلسطينية باعتراف ومبادرة من كل دول الخليج العربي،، ومعظم الأنظمة العربية المطبعة بتمويل خليجي، ومن هنا يتضح الاطماع والمهام الأتية (حافظ، 1982):

أ. السيطرة الكاملة على مياه البحر الأحمر وموانيه.

ب. السيطرة على مضيق باب المندب بقوات أمريكية وإسرائيلية.

ج.بناء قواعد عسكرية في شقيه الأسيوي في اليمن والأفريقي في جيبوتي وإريتريا والصومال والسودان ومصر وهي موجودة أصلا.

د. تحجيم دور القوات البحرية العربية في البحر الأحمر.

هـ.توجه السعودية ودول الخليج المصدرة للنفط عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، بدلاً من مضيق هرمز المسيطرة عليه إيران.

و. بسبب إغلاق باب المندب عام 1973م أمام الملاحة الإسرائيلية.

إن فكرة إنشاء مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر ليست فكرة حديثة، لكنها بدأت منذ جلاء الدول الاستعمارية من المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين.

ومن هنا تبرز أهمية باب المندب الاستراتيجية؛ لأنه يتحكم في الملاحة الدولية ونقل النفط لذلك فإن إغلاقه في حرب أكتوبر أدى الى زيادة أهميته الاستراتيجية، وعلى الرغم من محدودية حجم عملية الخنق الاستراتيجي التي تمت من خلال هذه الحرب؛ لخضوعها لتحديات العمل الدولية وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إجهاضها،

فإنها لا تحرم العملية من أهميتها كتحول استراتيجي نوعي في الصراع العربي الإسرائيلي، وكخطوة أساسية على طريق تحويل الحرب من الجانب العربي إلى حرب شاملة تنسجم في مدتها وعنفها وشمولها مع مصيرية النزاع الذي نعيشه منذ أن وجد الخطر الصهيوني على أرض فلسطين (الإيوبي، 1977).

ولهذا فإن رفع الحصار عن الصهاينة يعني التخلي للعدو الصهيوني عن سلاح فعال كي؛ يستخدمه في المستقبل ضد العرب. حيث إن أمريكا والكيان الصهيوني يعدان مخططاً للسيطرة على البحر الأحمر بأكمله لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، والتحكم في هذا الممر المائي الحيوي الذي يقع في قلب الوطن العربي (الحلو، 1974).

لذلك فإن الاهتمام بمضيق باب المندب والملاحة في البحر الأحمر أمر حيوي بالنسبة للكيان الصهيوني، لهذا فإنه قد بذل جهوداً كبيره بمساندة الولايات المتحدة لتحقيق وجوده في هذه المنطقة (الزبيدي، 1967).

لذلك فإن الكيان الصهيوني مهتم بشكل حيوي أكثر من أي دولة أخرى بمسالة مضيق باب المندب؛ لأن حوالي نصف احتياجاته من النفط تمر عبر باب المندب (منهل، 1978) وحوالي20% من صادرات أفريقيا وآسيا وحوالي 60% من وارداته ومعظمها من المواد الخام تمر عبر باب المندب.

كما أن مضيق باب المندب موقع حربي يمكن استخدامه للوثوب إلى المناطق الحساسة التي يدور حولها الصراع المحلي والدولي.

ولهذا يمكن القول إن نتائج حرب أكتوبر قد أدت الى زيادة أهميته الاستراتيجية، بل أنها تعد من أبرز المتغيرات التي أدت الى تنامي أهمية المضيق من الناحية الاستراتيجية.

ومن هذا العرض يمكن القول بأن الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ترتكز على الأهداف (اليوسفي، 1988) الآتية:

أ. تجاوز الحصار الاقتصادي والسياسي والنفسي المفروض عليها من قبل الدول العربية.

ب. تحريض الدول البحرية الكبرى على التدخل في شؤون البحر الأحمر تحت ستار حماية المصالح المعتبرة لهذه الدول في المنطقة.

ج.خلق قواعد عسكرية لها في البحر الأحمر؛ لمواجهة الدول العربية.

وهنا يجدر التوقف عند محاولتين لإحياء نظرية الأمن العربي، ووضع استراتيجية دفاعية عن البحر الأحمر خاصة عند مداخله الجنوبية المنفتحة على مياه المحيط الهندي والقرن الأفريقي.

يبد أنه ينبغي الإشارة إلى إن أزمة البحر الأحمر (اليوسفي، 1988) ليست جديدة في حد ذاتها؛ لأن خيوطها الأولى نسجت منذ بداية الخمسينات وتبلورت على ثلاثة محاور حتى الآن:

المحور الأول: يتمثل في الصراع الدائر بين العرب و(إسرائيل).

المحور الثاني: يتمثل في التسابق الحثيث على تأسيس مواقع للنفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

المحور الثالث : الدور السعو إماراتي في استئجار الموانئ والجزر، وإقامة قواعد عسكرية بحرية وجوية على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي؛ وذلك خدمة لحلفائهما الأمريكان والصهاينة.

ففي إطار المحور الأول تبدو أهمية قناة السويس ومضيق تيران ومضيق باب المندب كبيرة وحساسة بالنسبة ل(إسرائيل) والدول المؤيدة لها لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحرص على تأمين خطوط ملاحية لها في البحر الأحمر، حتى تجد من خلالها منفذاً اقتصادياً سهلاً نحو منابع النفط في الخليج العربي، ونحو أفريقيا، بل نحو أي جهة أخرى يمكنها الحصول منها على الطاقة المحركة لاقتصادها وللمصانع الحربية فيها. من هنا نشأ الصراع بين هذه الدول وبين دول المنطقة، التي تحرص على بقاء هذه الممرات المائية تحت سيطرتها بعيدة عن أي تأثير أجنبي.

وعلى المحور الثاني تضاعفت الأزمة مع وصول القوات البحرية السوفيتية إلى المياه الدافئة؛ لمواجهة التحركات الأمريكية واحتوائها. لذلك حرص السوفيت على فتح مسالك بحرية جديدة ترتكز على قواعد تمويل ومساندة لهم في مياه المحيط الهندي والقرن الأفريقي (شبيب، 1994).

أما المحور الثالث فقد تبلور واتضح من العدوان والغزو والاحتلال السعو إماراتي للموانئ والجزر اليمنية الممتدة على طول البحر الأحمر والبحر العربي، والسيطرة الكاملة على باب المندب، وهذا ما تخططه الاستراتيجية الصهيونية التي تسعى إلى السيطرة على البحر الأحمر وجزره، عن طريق الوكلاء الجدد للاستعمار الأمريكي البريطاني والصهيوني في المنطقة وهما أسرتين عميلتين وخائنتين وهما أسرة آل سعود الحاكمة في السعودية، واسرة آل نهيان الحاكمة في الإمارات العربية المتحدة.

ومن هنا لا نستطيع الجزم بإمكانية جعل البحر الأحمر بحيرة سلام عربية، مالم تكن هناك رغبة صادقة من قبل الدول الثمان المطلة على شواطئ البحر الأحمر، ومن خلال ما تتوافر لها من شروط موضوعية عديدة أهمها القوة العسكرية والتضامن العربي الموحد. إن مشكلة البحر الأحمر تتجاوز بخطورتها كل الحلول المرتجلة والعشوائية، فهل تستطيع الدول العربية المطلة على هذا البحر الاتفاق فيما بينها على استراتيجية موحدة لحماية البحر الأحمر والمحافظة على ثرواته واستغلالها. بصرف النظر عن تناقضات الأنظمة القائمة في كل منها، واضعة في اعتبارها الأول المصلحة العربية المشتركة وحدها دون غيرها؟

لذلك فإن اعمال الجامعة العربية والمؤتمرات التي عقدت بشأن البحر الأحمر وباب المندب كان يعوزها وضوح الهدف، وعدم اعتماد المصلحة القومية أساساً موجهاً للتحرك العربي، لذا نجدها عاجزه عن وضع استراتيجية عربية موحدة تتناسب مع حجم التحرك الصهيوني والدولي في هذه المنطقة، وتطورات الأوضاع الحالية التي تشهدها المنطقة العربية عامة ومنطقة البحر الأحمر بشكل خاص.

المبحث الثالث

العوامل والمتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية والعربية.

أولاً: على المستوى الدولي:

اشتداد الصراع الدولي لاسيما بين القوتين العظمتين – أمريكا والاتحاد السوفيتي (آنذاك) – على السيطرة على

أهم نقاط التحكم الاستراتيجي وطرق المرور والعبور الدولية، فيما يشبه إعادة توزيع مناطق النفوذ بينهما، واقتسام الخريطة الدولية من جديد.

وقد اقترب هذا الصراع كثيراً خلال ذلك من مواقع الخطر العربية. حيث، اقترب من البحر الأحمر ومن القرن الأفريقي ومن بحر العرب والمحيط الهندي، أي من مواقع انتاج البترول العربية الأساسية.

وفي هذا الإطار عمدت القوتان العظيمتان إلى تدعيم وجودهما العسكري والمباشر في نقاط الصراع المقتربة من حقول البترول والمطلة على طرق مروره، سواء لحمايتها من جانب أو لتهديدها من جانب آخر – وقد وجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدعم قواعدها العسكرية في المحيط الهندي بالإضافة الى قواعدها في جيبوتي واريتريا والصومال وإسرائيل بالإضافة الى توثيق علاقتها بالدول العربية المرتبطة سياسياً بها، ومقابل ذلك كان الاتحاد السوفيتي يدعم أيضاً وجوده في مصر واليمن الجنوبي (سابقاً) والصومال وأثيوبيا.

أما التحديات الأمنية الحالية في محيط البحر الأحمر فتتضخم مع زيادة نفوذ الصين والولايات المتحدة في المنطقة، لاسيما أن الصين تمتلك تجارة ضخمة تقدر ب200 مليار دولار مع إفريقيا، جعلتها تضعها على هرم اهتمامها في مشروع طريق الحرير، لذلك في أغسطس 2017م، أعلنت عن إنشاء قاعدة عسكرية صينية بمساحة 23 ألف متر مربع في جيبوتي، ومن المتوقع أن تستضيف القاعدة قرابة 10 آلاف جندي صيني لحماية الشراكة الاقتصادية بين أفريقيا والصين، فقد مولت مشروع إنشاء سكة حديدية تصل العاصمة الأثيوبية اديس أبابا حتى ميناء دورالیه الجيبوتي، في مسعى لتسهيل حركة البضائع الصينية إلى قلب القارة السمراء.

وفي فبراير 2018م أنهت حكومة جيبوتي عقداً مع شركة موانى دبي العالمية، مما أدى الى تجريد شركة الميناء من حقوقها في إدارة محطة الحاويات التابعة لشركة دورالیه. وتعتقد واشنطن أن حكومة جيبوتي ألغت الاتفاق؛ من أجل تأمين الميناء ثم تقديمه هديةً الى بكين. على لسان الجنرال توماس فالهاوزر قائد قوات مشاة البحرية الأمريكية، وقد تذرت واشنطن من تلك الخطوة وقال فالهاوزر موجهاً خطابه إلى مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 13 مارس 2018م: "إذا استلم الصينيون هذا الميناء فإن العواقب ستكون كبيرة". وعلى الرغم من أن الصين أعلنت أن قاعدتها البحرية هدفها التعاون العسكري ودعم البعثات الإنسانية وحماية الصينيين في حالة الطوارئ، فإن واشنطن التي تمتلك قاعدة عسكرية على بعد كيلو مترات قليلة منها تعتقد أن الصين تحاول فرض طوق على مدخل باب المندب، من خلال تشييد قاعدة عسكرية في جالي السريلانكية وأخرى في جوادر في باكستان وكذلك في جيبوتي (أبو دقة، 2019)؛ لمراقبة حركة الأسطول الأمريكي الخامس.

لكن الصين لا تخفي قلقها من إمكانية قيام الأسطول الأمريكي الخامس المتمركز في الخليج العربي بعرقلة إمدادتها النفطية، التي تزيد يومياً عن 9 ملايين برميل في حال تأزمت العلاقة مع الإدارة الأمريكية في ظل وجود حرب تجارة متصاعدة بين البلدين، منذ مجيئ الرئيس الأمريكي ترمب.

ويتمركز في قاعدة لامنيار الأمريكية أكثر من 3700 جندي، معظمهم جزء من قوة المهام المشتركة في القرن الأفريقي، وقد عززت واشنطن حضورها في البحر الأحمر، بعد مضاعفة الصين لحضورها بنشر المدمرتين (لاين وتروكستون)، حيث تقوم بدوريات لمسافة 1،400 ميل في المياه. وعلى الرغم من أن الصراع الذي بدت

ملامحة ظاهرة على أنه إيراني خليجي، فإن محاولة الصين وضع يدها على المنطقة قد يكون سبباً في تأجيج صراع أمريكي صيني يؤثر على التوازن الأقليمي بين الدول العربية، فدول الخليج العربي التي تبذل جهوداً واسعة لتقليص النفوذ الإيراني على البحر الأحمر، لا تسعى لأن تكون حواضن أمنها الإقليمي مرتعاً لصراع جديد بين القوى العظمي.

لم تعد المنطقة فقط ملعباً أمريكياً صينياً إيرانياً خالصاً، بل إن فرنسا صارت تمتلك حضوراً عسكرياً قديماً تجسده قاعدة عسكرية ضخمة في جيبوتي، بموجب اتفاقية دفاع ثنائي وقعت عام 1977م.

ثانياً : على المستوى الأقليمي

شهدت المنطقة في ظل الصراع الدولي المحتدم عدة تغييرات إقليمية، حيث تغيرت موازين القوى الإقليمية المطلة على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، وعلى مناطق إنتاج البترول وطرق مروره، وحدوث تغيير في موازين التحالفات الإقليمية الدولية.

كما أن تمركز القوات السوفيتية والكوبية عند أقرب نقطة استراتيجية، تطل على مناطق البترول وطرق مروره وصلت إليها موسكو في تاريخها القديم والحديث، أمر أثار الفزع الحقيقي لأول مرة بشكل عملي عند الدول العربية المنتجة للنفط.

ومن هنا يمكن أن نشير إلى الأطماع الإقليمية لدول الجوار الجغرافي، لاسيما إيران وتركيا بوصفهما جارتين أصليتين، لهما أهمية خاصة عند دراسة الأمن القومي العربي عموماً، ودراسة أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب؛ لأن هناك ميراث طويل من التفاعل والاتصال السياسي والاقتصادي والحضاري بين كل من إيران وتركيا والوطن العربي (المراكبي، 1998).

ومن هذه المنطلقات ومن الواقع المر للوجود العسكري الأجنبي في دول الخليج العربي وسواحل البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي، يتضح تأثير ذلك الوجود على صعيد الأمن الإقليمي والقومي معاً.

كما إن إسرائيل تتحرك من قاعدتي التنافس الإقليمي والأمن الاستراتيجي لها في المنطقة، لذلك عمدت منذ تأسيسها الى احتلال قرية أم الرشراش الأردنية عام 1949م، وأنشأت على أنقاضها ميناء إيلات المجاور لميناء العقبة الأردني وتنطلق النظرة الاستراتيجية الإسرائيلية للبحر الأحمر، من أنها تضعه على خريطة الحدود مع مصر والأردن والسعودية، حتى يضمن لها شريان تجارتها وحركة سفنها مع شرق آسيا ودول أفريقيا، التي عززت من علاقتها معها في العقدين الأخيرين بشكل واضح، ومن عدتها في تأمين وجودها في جنوب البحر الأحمر، كما أنها موجودة في شماله، فقد استغلت إسرائيل علاقتها بإريتريا لإنشاء قواعد عسكرية في (رواجيات) و (مكهلاوي) على حدود السودان، كما أنها تمتلك قواعد جوية في جزر إرتيرية عند مضيق باب المندب، حيث استأجرت جزيرة دهلك، وأقامت هنالك قاعدة بحرية، وقد عزز الحضور الإيراني في البحر الأحمر من مخاوف إسرائيل، وبرر لها وجودها لمكثف في المنطقة وهذا ما سيتم الإشارة اليه في المبحث الرابع.

ثالثاً: على المستوى العربي

على الرغم من وجود خلافات عربية عديدة بين الدول العربية بصفة عامة والدول العربية المطلة على البحر

الأحمر بصفه خاصة، فإنهم اليوم بحاجة إلى تنسيق مواقفهم السياسية تجاه النظرة الى باب المندب، نظراً لأهمية هذا الممر المائي العالمي الذي كان بحيرة عربية إسلامية في التاريخ الإسلامي، ثم أصبح في القرن العشرين تحت نفوذ الدول الكبرى وإسرائيل، ففقد العرب مسالة السيادة الوطنية والقومية عليه؛ لأن اهتمام الصهاينة والقوى الأجنبية بهذا الممر الاستراتيجي أدى الى تصعيد الصراع في المنطقة.

ويأتي تبني السعودية لهذه المبادرة وإسهامها الأكبر فيها، على الرغم من عدم إطلالها على خليج عدن كدلالة على مراهنتها على النفوذ التي تتمتع به على الساحة اليمنية (JT, 2020)، فالدعوة السعودية المعلنة في 6 يناير 2020م لتأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، جاءت الدعوة متأخرة على الرغم من علمها علم اليقين بأن البحر الأحمر وجزره وموانيه ومطاراته أصبح حاضنة للقواعد العسكرية الأجنبية لمعظم دول العالم[1] بما فيها السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تحتفظ بخمس قواعد عسكرية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن.

ومن الملاحظ بأن هذا التحالف المكون من ثمان دول عربية وأفريقية، تحالف هش من باب الدعاية والأمنيات البعيدة المنال، على الرغم من استماتة السعودية في السيطرة على باب المندب بالتعاون والتنسيق مع الكيان الإسرائيلي ليؤسسان منظومة جديدة في المنطقة، عنوانها الشراكة السعودية الإسرائيلية (صفقة القرن) التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية (الأصبحي، 2020)، والاعتراف بيهودية القدس كعاصمة للكيان الإسرائيلي، وإلغاء قضية اللاجئين، وحق العودة، مع إلغاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين كتجسيد دولي مع إلغاء صفة الاحتلال عن الأرض الفلسطينية، وبالتالي يطلب إلغاء الاحتلال أصلاً، أي أن الأرض كونها لم تعد محتلة تصبح يهودية، وتتم استعادتها وهذا صلب صفقة القرن.

وهذا الأمر ليس جديداً أو طارئاً، فهو عبارة عن مجموعة خطوات تنسجم مع المسار الاستعماري للعدو الصهيوني، والدعم اللامحدود الذي توفره أمريكا لإسرائيل (ديوان الرئاسة الأمريكية، 2020).

و تمثل صفقة القرن المدخل العلني والرسمي للتطبيع بين عدد من الأنظمة العربية والخليجية وإسرائيل، والأخطر من هذا كله أنها تعكس نمطاً جديداً من التطبيع، وهو التطبيع الأيديولوجي العقائدي والاعتراف بيهودية الدولة وعاصمتها القدس (ديوان الرئاسة الأمريكية، 2020)، وتبني النظام السعودي والإماراتي للعقيدة الصهيونية، وما يرافقها من روايات مبنية على خرافات تطالب بأن يتم القبول بها واحترامها، على حساب الحقوق الواقعية والتاريخية للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، وما تطبيع بعض الدول العربية – ولاسيما دول الخليج – مع الكيان الصهيوني إلا من أجل ربط تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بمسالة التعاون الاقتصادي، ويأتي ذلك في

(1) قواعد عسكرية في جيبوتي المطلة على مضيق باب المندب لكل من [أمريكا، فرنسا، الصين، اليابان، دول الاتحاد الأوروبي، السعودية والإمارات].
قواعد عسكرية في إريتريا لكل من [إسرائيل، إيران، السعودية والأمارات].
– قواعد عسكرية لتركيا في الصومال لكل من [أمريكا وتركيا]
–قواعد عسكرية في السودان لكل من تركيا
–قواعد عسكرية في اليمن لكل من [أمريكا، بريطانيا، السعودية، الإمارات وإسرائيل].

إطار عقد مؤتمرات وزيارات لقيادات سعودية وبحرينية وإماراتية بالتنسيق والترتيب من الإدارة الأمريكية، التي أشرف عليها مباشرة (جاريد كوشنر)* المستشار المقرب في الدوائر الصهيونية، الذي استمر ما يقارب 18 شهراً منذ تولي ترامب الرئاسة الأمريكية في يناير 2016م.

وقد أثمرت المؤتمرات والزيارات عدة تصريحات سعودية وبحرينية وإماراتية متناغمة بشأن التطبيع مع الكيان الصهيوني، صاحبها زيارات علنية لوفود إسرائيلية وخليجية متبادلة، وعقد صفقات فيما بينها، فاتضح التطبيع بكل أشكاله (الاقتصادي، الرياضي، العسكري، الثقافي، والديني)، وكان أخطر مظاهر التطبيع زيارة محمد العيسى أمين عام المؤتمر الإسلامي الى معسكر ما يسمى الهولوكست في بولندا، في 23 يناير 2020م، وقد شاهدها العالم عبر القنوات الفضائية، وتضامناً من النظام السعودي قام بتأدية الصلاة على ما يسمى خرافة ضحايا الأبادة (الهولوكست)، وتناسي الهولوكست الصهيونية والإبادة بحق الشعب الفلسطيني والسوري والشعب اليمني، الذي يعاني منذ أكثر من سبع سنوات لإبادة جماعية، وحصار بري وبحري وجوي جائر من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية، ومن خلفهم أمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني، الذي ما يزال مستمراً في ارتكاب المجازر المروعة والجرائم البشعة بحق المدنيين الأبرياء، وفي تدمير منازلهم وممتلكاتهم وتدمير البنية التحتية، والمنشآت العامة والخدمية والتعليمية والصحية والجسور والمصانع والمطارات والموانئ، متبعاً سياسة الأرض المحروقة، وحرب الإبادة الجماعية (سفيان، 2017) بحق أبناء الشعب اليمني، دون استثناء من خلال الغارات الجوية على مدى اليوم، التي تشنها طائراتهم الحربية والقصف من البوارج والسفن البحرية، مستخدمين كل أنواع الأسلحة بما فيها المحرمة دولياً والمستوردة من أمريكا وإسرائيل، دون تحرك هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ومجلس حقوق الإنسان وممثلي الأمين العام السابقين جمال بن عمر وإسماعيل ولد الشيخ ومارتن جريفيث والرابع والأخير (هانز غروندبرغ)، الذين لم يحركوا ساكناً تجاه استمرار العدوان على اليمن من قبل دول التحالف العربي، بقيادة المملكة السعودية، وبمشاركة فعالة من قبل دولة الإمارات في القيام بالغزو والاحتلال لكل الموانئ والجزر اليمنية الاستراتيجية في البحر الأحمر وخليج عدن، بدعم لوجستي وعسكري أمريكي بريطاني إسرائيلي ومصري، وارتكاب المجازر الدموية والجرائم الوحشية واللاإنسانية التي دمرت الإنسان والشجر والحجر، والقيام بمحاصرة الشعب بأكمله، ومنع الغذاء والدواء عنه، وقطع المرتبات ونقل البنك المركزي إلى المناطق المحتلة، ونهب ثروات البلاد النفطية والغازية.

مع أن اليمن لم يكن له عبر تاريخه القديم والحديث أي نوايا عدوانية ضد أشقائه وجيرانه، أو ضد أي دولة في محيطه الإقليمي، ولم يشكل خطراً على الاستقرار في المنطقة والعالم.

ومن خلال ما تقدم نستطيع أن نقول: إن وضع استراتيجية بحرية عربية موحدة كجزء من الاستراتيجية العسكرية العربية يعد ضرورة ملحة في العصر الراهن؛ نظراً لما يواجه الوطن العربي بشكل عام ومنطقة البحر الأحمر

* جاريد كوشنر، أحد كبار مستشاري البيت الأبيض الأمريكي، وزوج ابنة الرئيس الأمريكي ترمب.

بشكل خاص من تحدٍ قومي، تظهر خطورته من خلال التحرك الأمريكي الصهيوني السعودي الإماراتي في البحر الأحمر.

المبحث الرابع

الأطماع الإقليمية في البحر الأحمر وخليج عدن ومنطقة القرن الأفريقي

أولاً : إيران:

تتمتع إيران بأهمية جيوبولتيكية على خارطة الاستراتيجيات العالمية، وذلك نظراً لطبيعة موقفها الجيواستراتيجي المميز، فقد مكنتها هذه الميزة الجغرافية من أن تكون نقطة تواصل بين شرق قارة آسيا وغربها، فضلاً عن المزايا الاستراتيجية الهائلة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي المتمثل في وقوعها على طريق موارد التجارة العالمية والثروات البترولية، بالإضافة الى توفرها على المزايا المادية والمعنوية التي أهلتها لإداء أدواراً خارجية عززت من سياستها ومكانتها إقليمياً ودولياً.

يضاف إلى ما سبق احتواء إيران على عمق تاريخي وثقافي وحضاري، جعلها تعيد اكتشاف مصادر قوتها من جديد، وتشكل إضافة قوية لمصادر قوتها الشاملة – والحديث هنا عن القوة الناعمة– حتى أصبحت أداة مؤثرة في سياستها الخارجية، وذلك من خلال توظيف الثقافة والحضارة واللغة الإيرانية بشكل يستهدف الشعوب، دون الدول، والنخب دون الحكومات، وقد استطاعت أن تنفذ الى داخل الكينونات الإنسانية، متجاوزة بذلك الأطر التقليدية لمفهوم استخدام القوة، وتحديداً في المجالات القريبة منها (دول الخليج العربي، تركيا، الهند، باكستان، الجزائر، السودان، العراق، سوريا، لبنان، اليمن، القرن الأفريقي ... الخ)، وبالتالي أوجدت نموذجاً إقليمياً فريداً يوائم بين استخدام القوة الصلبة والإيديولوجية السياسية المتكونة من الأفكار والتقاليد والأعراق التي تمثل عمقها التاريخي والحضاري، مما جعلها تطرح نفسها كقطب إقليمي (إلياس، 2017) يتجاوز موضوع الدولة الفاعلة أو الدولة المشاركة أو الدولة المؤثرة .

وفي الوقت الحاضر سعت إيران الى إعادة بناء دورها الإقليمي، مستغلة بذلك جملة من المتغيرات التي شهدتها المنطقة (ثورات الربيع العربي، تصاعد التيار الإسلامي الأصولي (داعش والنصرة)، الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة ترمب والجديدة بقيادة بايدن، التحالف الإسلامي والعربي بقيادة السعودية ... الخ) بما تملكه من قوة ناعمة مثل (اللغة، الثقافة الإيرانية والقيم السياسية، التأثير الديني، العمق الحضاري ... الخ) إلى جانب ما تملكه من قوة صلبة: (البرنامج النووي، القدرات العسكرية المتصاعدة كالحشد الشعبي بالعراق وحزب الله بلبنان وأنصار الله في اليمن، ونظام الأسد في سوريا، وحركة حماس في غزة) وهذا أدى إلى استغلالها ثقلها الجيوبولتيكي والجيوسياسي؛ لفرض مكانتها كقوة وقطب إقليمي يتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تصور إيران في السابق.

وفيما يتعلق بالمبادئ الاستراتيجية الإيرانية، فأنها تنبع من الدستور الإيراني، ومن أبرز تلك المبادئ العالمية، منذ اللحظات الأولى لانتصار الثورة في إيران: تبنى الخميني عشية الثورة البعد التطبيقي لمفهوم تصدير (الثورة) بصيغتة الأممية تحت شعار الدولة (الإسلامية) العالمية (Constitute Project, 1979)، وتستند مقولة

العالمية الى أقوال قائد الثورة الإيرانية (الخميني)، الذي قال عام 1980م، فيما نصه: "نحن في جمهورية إيران الإسلامية سوف نعمل بجهد من أجل تصدير ثورتنا* للعالم، وإنه بمقدورنا تحدي العالم بالإيديولوجية الإسلامية"، وقال ايضاً: "نحن نهدف الى تصدير ثورتنا الى كل الدول الإسلامية ، بل الى كل الدول، حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين"، وتتبع مبادئ إيران الاستراتيجية أيضاً من الدستور الإيراني الذي يؤكد على البعد العالمي للثورة الإيرانية، فقد جاء في الفصل الأول المعنون ب"الأصول العامة" في المادة الثالثة: بأنه ومن أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية، تلتزم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يأتي :"تنظيم السياسية الخارجية للبلاد على أساس المعايير والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم،" أيضاً جاء في الفصل العاشر "السياسة الخارجية" في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة المادة 451" ما نصه: تعد جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعد الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل، حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى"، إن هذه المواد الدستورية تعلن صراحة مبدأ عالمية الثورة الإيرانية تحت غطاء دعم ما يسمى المستضعفين في الأرض. تختلف اهتمامات الأستراتيجية الإقليمية الإيرانية باختلاف المناطق والأقاليم التي تنطلق نحوها، وكذلك باختلاف تأثير ومكانة الدول على الساحة الإقليمية، فالموقع الجيوبوليتيكي لإيران حتم عليها توزيع اهتماماتها الخارجية، بحكم قربها أو بعدها عن المسارح الاستراتيجية المتغيرة ذات التأثيرات الكبرى على نفوذها ومكانتها الإقليمية والدولية.

فنجد إيران قد أولت منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط أولوية استراتيجية كبرى، بحكم طبيعة الفرص والأدوات الفاعلة في استراتيجيتها الإقليمية، وهو مالا نراه في أفريقيا وآسيا الوسطى أو حتى في شبه القارة الهندية، وإن كانت تمتلك أدوات وأدواراً مؤثرة هناك، الا أنها لا ترقى الى مستوى تأثيرها السياسي والاستراتيجي في الخليج العربي والشرق الأوسط، ونتيجة لذلك لجأت إيران إلى سياسات معقدة في التعامل مع هذا الواقع، فقد تبنت إيران استراتيجيات كثيرة أهمها (إلياس، 2017):

1. استراتيجية التكيف: ويقصد بها الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية.
2. استراتيجية التحفيز الذاتي: وتهدف إلى تأكيد الدور الإيراني الإقليمي في المعادلة الأسيوية والعربية "(المشاركة في الترتيبات الأمنية)
3. استراتيجية المساومة: وتهدف الى تحقيق أعلى درجة من المنفعة عن طريق المناورة الدبلوماسية.
4. استراتيجية التصلب: وبها تظهر إيران استقلالها عن الغرب وعن الولايات المتحدة، عن طريق تأكيد قوتها الإقليمية وعن طريق المبادئ الرئيسة للثورة الإيرانية.

* ظهر مصطلح تصدير الثورة في إيران عقب نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة الخميني في قلب النظام الملكي، بإدارة محمد رضا بهلوي لتصبح إيران دولة دينية، ويقوم هذا المصطلح على العمل؛ من أجل قيام ثورات مشابهة للثورة الإسلامية في إيران في جميع الدول ذات النظم الاستبدادية.

ومن خلال نظرة تحليلية إلى هذه الاستراتيجيات، يمكن القول إن إيران حاولت اعتماد مبدأ الاستمرارية والتغيير في استراتيجيتها الخارجية، ولعل سعيها لامتلاك الطاقة النووية، والتحول من المستوى النووي، جاء بناء على عدة أسباب ساقتها إيران في هذا المجال من أهمها:

1. تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي لإيران، وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت اليه الدولة، وتأكيد نجاح الثورة فيما لم يصل إليه الشاه (محمد رضا بهلوي).
2. السعي إلى تحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة (إسرائيل وباكستان).
3. تدعيم المكانة الدولية والإقليمية لإيران.
4. استمرار الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من إيران.
5. الإفادة من القيمة الأساسية للأسلحة النووية، إذ توفر إيران هذه الأسلحة وسائلاً للردع والدفاع عن الدولة الإيرانية، والتأثير السياسي والاستراتيجي، وتحقيق التوازن الاستراتيجي النووي في المنطقة لا سيما مع إسرائيل.

فعند الحديث عن التوجهات العامة للاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، نجد أنها طالما تراوحت ما بين خيارات مرت بها الكثير من الدول، فما بين الانعزال والتدخل وعدم الانحياز، وظفت الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية أيضاً، واستراتيجية التوظيف غير المباشر للعنصر البشري في العديد من بلدان المنطقة؛ إذ كانت الطبيعة العامة للاستراتيجية الإيرانية خلال فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي مزاوجة ما بين خياري الانعزال والتدخل، فهي تدخلية عندمها تتعلق بقضايا الأمن الخليجي، وانعزالية عندما يتعلق الأمر بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما في الفترة التي أعقبت قيام ثورتها الإسلامية، فقد تخلت السياسة الخارجية الإيرانية عن حالة الانعزال، وأصبحت تعتمد التدخل في قضايا المنطقة، من خلال مبدأ تصدير الثورة والدفاع عن المستضعفين.

أما الأدوار الإيرانية فهي الأخرى تميزت ومنذ قيام الجمهورية "الإسلامية" بعدم الثبات والتماسك، وكذلك الحال بالنسبة للاستراتيجيات الإيرانية، فهي الأخرى يشوبها الكثير من التعقيد؛ بسبب التدخلات والتفاعلات المعقدة في علاقة إيران المتدهورة مع أمريكا والغرب من جهة، وعلاقاتها المتطورة مع بعض دول المنطقة العربية مثل "سوريا ولبنان والعراق وليبيا واليمن"، وأيضاً القوى السياسية والجماعات المسلحة في الشرق الأوسط من جهة أخرى. لإقامة نظام جيوأمني إقليمي جديد يخدم أهادفها واستراتيجيتها؛ من أجل تقديم الدعم والإسناد للحلفاء لتحقيق أهداف استراتيجيتها التوسعية، للحد من صعود قوى إقليمية موازية لها في الثقل والتأثير، والعمل على زيادة إمكانات الفاعلية الإيرانية الدولية، وجعلتها قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط.

ويمكن القول إن إيران ونظراً لما تملكه من إمكانيات قد رأت أنه يمكن أن تكون دولة محورية ومؤثرة في محيطها الإقليمي، إذ كسبت إيران عمقاً استراتيجياً في المنطقة. وأصبحت قادرة على التحول إلى قوة إقليمية تتمحور حولها السياسات، وتدور في فلكها المصالح الخاصة بالدول الكبرى، لتجعل منها شريكاً أساسياً في عملية التحول الاستراتيجي نحو بناء علاقات مع الدول الإقليمية عن طريق إيران، ومن ثم يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في التوازن الاستراتيجي في المنطقة مستقبلاً.

ثانياً: تركيـــــــــــــا

أضحى البحر الأحمر ساحة للتنافس الجيوسياسي، ويعد البعد الأمني والعسكري، من أهم الأسباب التي دفعت القوى الدولية إلى السعي للحصول على مواطئ قدم فيه، وتعد تركيا من بين الفاعلين الإقليميين الذي برزوا في ساحة الصراع على البحر الأحمر في السنوات الماضية، إذ أولت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها إلى السلطة عام 2002 أهمية خاصة لهذه المنطقة، بحكم أهميتها الجيوستراتيجية المتنامية، وكذلك بحكم أن العديد من الدول المطلة على البحر الأحمر كانت تحت إدارة الإمبراطورية العثمانية السابقة، التي يأمل أردوغان في استعادتها ثقافياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، من خلال سياسات العثمانية الجديدة.

وبسبب تلك الاعتبارات وغيرها، كانت تركيا من الدول السباقة الى الانخراط والتأثير في جيوبولتيك البحر الأحمر، وتستفيد تركيا من علاقتها القديمة في المنطقة والتي تمتد الى الحقبة العثمانية، لدفع علاقتها مع الدول المطلة على البحر الأحمر، فقد حصلت على قاعدة عسكرية في الصومال، وتتفاوض على أخرى في جيبوتي كما حصلت على قاعدة عسكرية في جزيرة سواكن (الجزيرة، 2017) السودانية على البحر الأحمر في ديسمبر 2017م، وخلال عامي 2018 و 2019 حرصت القوات التركية على ضمان وجود لها في خليج عدن وبحر العرب ومحيطه، وفي المياه الإقليمية للصومال وسواحله، حيث وافق البرلمان التركي رسمياً على تمديد انتشار هذه القوات.

وعلى الرغم من أن قواعد الصراع/التنافس في منطقة البحر الأحمر لا تبدو واضحة المعالم، فإن الحضور التركي هناك يطرح جمله من التحديات والمخاطر بالنسبة للمنظومة الإقليمية للبحر الأحمر بصفة خاصة، وللأمن القومي العربي عموماً.

تتنوع أشكال الحضور التركي في البحر الأحمر بين التمثيل الدبلوماسي والسياسي في الدول المطلة عليه، وبين الوجود العسكري الفعلي في البحر الأحمر نفسه، حيث تشارك القوات التركية (مركز الإمارات للسياسات، 2020) ضمن فرقة العمل المشتركة (CTF – 150)، التي تؤطر جهود المجتمع الدولي؛ من أجل مكافحة القرصنة وعمليات السطو المسلح التي تستهدف السفن وناقلات النفط قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن، فضلاً عن انتهاج الحكومة التركية استراتيجية طموحة لتوسيع نطاق وجودها العسكري، من خلال إقامة قواعد عسكرية ثابتة، وعقد تبادلات عسكرية مع عدة دول في المنطقة، كما برز في الآونة الأخيرة اهتمام تركي بالاستحواذ على الموانئ الاستراتيجية في البحر الأحمر، مما يعكس توجهاً لدى حكومة العدالة والتنمية للتغلغل في جغرافيا هذا الممر والدول المطلة عليه، وعلى نحو يسمح لها بممارسة التأثير الاستراتيجي في العديد من تفاعلات الإقليم؛ بهدف ضمان مصالحها.

ويمكن القول إن أهم مظاهر الحضور التركي في البحر الأحمر يتمثل في إقامة القواعد العسكرية الثابتة، وتوظيف ماتمتلكه من أدوات القوة الناعمة، ضمن سياستها الخارجية الرامية الى التوسع الإقليمي، ولعب دور في هذه المنطقة التي تفتقر إلى هياكل إقليمية راسخة تنظم العلاقات والتعاون بين البلدان المعنية عن طريق فتح أسواق للمنتجات التركية، والقيام بتعميق العلاقات التجارية والاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من دولها، وتحديداً من خلال غزو للمنتجات التركية للدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر.

ويمكن إجمال أهداف الوجود التركي (مركز الإمارات للسياسات، 2020م)، في البحر الأحمر في النقاط الآتية:

1. توسيع الدور والنفوذ التركي في المنطقة، ووضع اليد على الثروات والإمكانيات والسيطرة على الأسواق، وتشكل سيطرة الشركات التركية على بعض القطاعات الحيوية في الصومال مثالاً على ذلك.
2. فرض الهيمنة العسكرية والأمنية ومراقبة أطراف أخرى في المنطقة، والحد من تأثيرها، وذلك في إطار المساعي التركية المستمرة لدعم جماعة الإخوان المسلمين. وإرسال رسالة إلى الدول الفاعلة في المنطقة التي تختلف وتتنافس معها في الرؤى والمشاريع، مثل مصر والسعودية بأهمية دورها ومكانتها.
3. فتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات التركية، وتأمين مصادر الطاقة والمشاريع المستقبلية والبحث عن المواد الخام (النفط والغاز)، ودفع وتيرة المنافسة الاقتصادية مع القوى الأخرى.

من المتوقع أن تستمر تركيا في مساعيها لتوسيع نفوذها في منطقة البحر الأحمر والشرق الأفريقي، من خلال سيناريوهين رئيسان اثنان ينتظران الحضور التركي في هذه المنطقة مستقبلاً.

السيناريو الأول: انحسار الحضور العسكري مقابل تزايد مظاهر القوة الناعمة، فوفق هذا السيناريو قد يشهد الوجود العسكري التركي في البحر الأحمر انحساراً متدرجاً، وقد يعزز هذا الخيار **السيناريو الثاني:** الانخراط العسكري التركي الواسع في الشأن الليبي. وتفاقم الصراع على غاز البحر المتوسط وفي ظل هذا السيناريو من المتوقع أن تواجه تركيا تحدي وجود مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، بقيادة المملكة العربية السعودية، وهي مواجهة من المتوقع أن تخسرها تركيا في نهاية المطاف، بالنظر الى أن قدرة الرياض على تعبئة بلدان المنطقة وحشدها خلفها تتجاوز القدرة التركية على ذلك.

ثالثاً: الكيان الصهيوني (إسرائيل)

يعد الصراع العربي الإسرائيلي من أقدم الصراعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الأفريقي بصفة خاصة وهي من أخطر الصراعات. وإذا كانت الحدود البرية قد نالت نصيبها من المعارك الطاحنة بين العرب والكيان الصهيوني، فقد كان البحر الأحمر أيضاً مسرحاً للمواجهات العسكرية بين الطرفين منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي. وقد عدت اليمن الصراع العربي الإسرائيلي قضية رئيسة، وعلى الرغم من أن اليمن ليست من دول المواجهة، فإنها قد عدت نفسها طرفاً من أطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

وتعد الدول العربية أن حرب أكتوبر 1973م ونتائجها من أبرز المتغيرات التي أدت الى زيادة الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، فقد برز الدور اليمني في البحر الأحمر على وجه الخصوص، والسياسة العربية على وجه العموم، حيث يظهر من أغلق (الهيصمي، 2002) مضيق باب المندب في وجه الكيان الصهيوني، من خلال تعاون البحرية المصرية مع اليمن بشطريه حينذاك، حيث أقامت حصاراً خانقاً (الهيصمي، 2002) غير معلن على الملاحة الإسرائيلية في مضيق باب المندب.

وقد أدت عملية الحصار الاستراتيجي إلى نوعين من الأضرار ألحقت بالكيان الصهيوني، أولها أضرار استراتيجية، عندما سقطت نظرية "الحدود الأمنة" (نعمة، 1989) الإسرائيلية؛ نتيجة ما أثبته الحصار من أن

احتلال الكيان الصهيوني للأراضي العربية شمال البحر الأحمر كان أمراً لا مفر منه؛ من أجل حرية مروره في مضايق تيران وخليج العقبة، كذلك حُرم الكيان الصهيوني من مادة استراتيجية مهمة، وهي البترول الذي كان ينقل من إيران إلى ميناء إيلات في البحر الأحمر.

ولما كان الحصار البحري – بوصفه وسيلة من وسائل الحرب البحرية– يهدف أساساً إلى قطع مواصلات العدو مع العالم الخارجي وعلى الأخص علاقاته الاقتصادية، وبما أن العرب في حالة حرب مع الكيان الصهيوني، فإن استخدام الحصار في وجه الكيان الصهيوني يعد عملاً منسجماً مع مبادئ القانون الدولي، الذي يسمح بإغلاق الممرات المائية في وجه العدو في حالة قيام الحرب معه ضمن المياه الإقليمية (هارون، 1998).

وقد طالب الكيان الصهيوني برفع الحصار العربي المفروض عليه بصورة عاجلة بعد حرب أكتوبر، ونتيجة لذلك فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها لصالح الكيان الصهيوني لإنقاذه من الهزيمة وأعلنت الاستنفار العسكري؛ من أجل حماية الكيان الصهيوني واستمرار تدفق النفط إليها.

وقد مثلت حرب أكتوبر علامة في تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، أخذت إسرائيل تعد العدة إزاء هذا الصراع، حيث بدأت تقوم بتحركات واسعة النطاق تجاه الدول المطلة على البحر الأحمر، من خلال المساعدات والإغراءات والقيام باستئجار موانئ أفريقية، وإقامة قواعد عسكرية عليها؛ لمراقبة سير الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، كما تم تكليف الوكلاء الجدد للأمريكان والصهاينة في المنطقة: النظام السعودي والإماراتي باحتلال الموانئ والجزر والسواحل اليمنية، وإقامة قواعد عسكرية وفيها، وعلى طول امتداد البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، وتسليمها للقوات العسكرية التابعة لحليفتهما أمريكا والكيان الصهيوني.

لقد أوقفت فكرة الاجتياح المطلق في أدمغة العسكريين الإسرائيليين، الأمر الذي فرض عليهم إعادة النظر في نظرياتهم السياسية والعسكرية، وكان أهم ما تنبهوا إليه:

أ. ضرورة توطيد علاقاتهم بدولة إريتريا؛ للاستفادة الى أقصى حد من التسهيلات الممنوعة لهم في جزر (حافظ، 1982) الساحل الإريتري، لاسيما أرخبيل دهلك؛ لمنع السيطرة المطلقة للعرب على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر.

ب. محاربة فكرة أن "البحر الأحمر بحيرة عربية" الى أقصى حد، وبالتالي تجنيد القوى الدولية ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؛ لمقاومة إمكانية الوجود العربي للسيطرة على مياه البحر، وهذا يتناقض مع الدعوة السعودية المتأخرة لتأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الذي ولد ميتاً، في ظل وجود القواعد العسكرية من معظم دول العالم في الموانئ والجزر المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ودول القرن الإفريقي، بل كان من المفروض وضع استراتيجية عربية موحدة في منطقة البحر الأحمر؛ لمواجهة الخطر الصهيوني وتوسعه في المنطقة (شبيب، 1994).

ولهذا تعد (إسرائيل) شريكاً كاملاً لأمريكا في مصالحها وتطلعاتها وأهدافها ومخططاتها، ويستند هذا الرأي إلى التشابه الكامل في الطبيعة، وتشابك مصالحهما في المنطقة، مستمداً عناصره من وسائل طبيعة الإعلام الأمريكية والإسرائيلية التي تروج لهذه المقولة، التي هيأت لإقامة دولة يهودية في فلسطين ذات طبيعة استعمارية

عنصرية مرتبطة بالغرب؛ لأداء مهمات محدده. يقول الصحفي الإسرائيلي فيليب بن، مراسل صحيفة معاريف في الولايات المتحدة في مقال كتبه في 1975/12/19م: إن الكثيرين جداً من اليهود وغير اليهود يرون أن إسرائيل تعد مخلوقاً إجبارياً أوجدته الولايات المتحدة، ووضعته تحت حمايتها، لذا فإن أي موقف معاد لأمريكا، كالذي يسود العالم حالياً بشكل كبير لأسباب مختلفة، سيتحول بحد ذاته تقريباً الى موقف معادٍ (لإسرائيل) (أبو مازن، 1976).

إن الدور الذي رسمته الإمبريالية الغربية للدولة الصهيونية في فلسطين دور يقضي بحماية مصالحها في الشرق الأوسط، ويوفر الغطاء الأمني لمنابع النفط، وبشكل حاجزاً أمام ما يسمونه بالمد الشيوعي في هذه المنطقة، ويقمع حركات التحرر العربية النامية، هذا الدور بدأ متواضعاً أمام الآفاق التي فتحت أمامه، وامتدت الى القارات الأخرى في أمريكا اللاتينية والوسطى وفي أفريقيا وآسيا، بحيث أصبحت إسرائيل الذراع الغليظة الأمريكية (أبو مازن، 1976)، بعد أن أوكلت إليها الولايات المتحدة مهمة تنسيق سياستها مع المصالح الاستراتيجية العالمية، وهذا يعني المساعدة في حماية المواقع الاقتصادية، إن إسرائيل– كدولة ناشئة حديثاً– لم توصف بأنها استعمارية تقليدية قادرة، بل لأنها تقوم بدور رئيس بدور الوسيط للتسلل الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي. (فوكس وأخرون، 1977).

وفي هذا الإطار فإن الدور الشرق أوسطي – العربي الذي توديه إسرائيل يمثل تهديداً مباشراً لدول المشرق من خلال احتلالها لكامل فلسطين وهضبة الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية. إضافة الى تهديدها غير المباشر لكل الدول العربية انطلاقاً من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي المؤسسة على ضرورة إضعاف الدول العربية عن طريق تفتيتها الى كانتونات طائفية ودينية؛ إذ ترى هذه النظرية أن الضمانات الفعلية لأمن إسرائيل في المحيط العربي هي تفتيت العالم العربي الى دويلات طائفية متناحرة لإضعافها (القروي، 1989)، وقد أكد على هذا التوجه أوديد يونيون مستشار أرئيل شارون حين قال: "إن إسرائيل تستهدف الأمة العربية في كيانها المولامولوجي وليس فقط أرضها وسيادتها، فهي تريد تفتيت أقطار هذه الأمة طائفياً ومذهبياً الى دويلات متنافرة فيما بينها، لتبقى جميعاً تحت السيطرة الإسرائيلية" (العساف، 2006).

ويؤكد التوجه ذاته نظرية السلام المبني على الردع التي صاغها نتيناهو في كتابه "مكان تحت الشمس" و تعني في مفهومها العام تقوية إسرائيل وإضعاف الدول العربية؛ بهدف المحافظة عليها تحت ضغوط القوة الإسرائيلية. وبالتالي إثنائها عن خطوة من شأنها الإضرار بمصالح إسرائيل، من قبل الدول العربية، و تمثل السيطرة على المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، مسألة مهمة بالنسبة لأمنها القومي؛ لما يمثله موقع العالم العربي من الناحية الجيوبوليتيكية، بوصفه عازلاً لأوروبا، ومدخل للسيطرة على آسيا من جهة (البرهان، 2007)، ولما تمثله منطقة الخليج العربي بوصفها مصدراً رئيساً للبترول الذي تتنفس به رئة الغرب الصناعية من جهة أخرى، مما جعل الولايات المتحدة تعد السيطرة عليها تدخل ضمن مصالحها الحيوية.

إن ما حدث ويحدث ينبئ بأن المستقبل سوف يشهد استمرار إسرائيل في انتهاج سياستها التوسعية، وكذلك سوف تحاول إسرائيل أيضاً إفساد العلاقات بين الدول العربية ومصر من ناحية، وإفساد أي علاقات عربية غربية من

الناحية الأخرى؛ لتعارض ذلك مع مصالحها. إننا إذا نظرنا إلى كثير من أمور الصراع العربي الإسرائيلي، فإننا سنجد أن ما حدث منذ الخمسينيات يسير طبقاً لسيناريو محكم الإعداد من الحركة الصهيونية وعناصر الغرب المؤيدة لها.

إن هدف إسرائيل من ضرب أي علاقة قوية بين الغرب والعرب هو تفويت أي فرصة على العرب قد تأتي بالنجاح في اجتذاب العديد من الأصوات المؤثرة داخل الغرب المنحاز لإسرائيل، التي قد تؤثر في نهاية الأمر سلباً على مصالح إسرائيل، وتزيد من حملة التشوية والأكاذيب المفتعلة للنيل من أي تأثير محتمل من قبل مصر والعالم العربي والإسلامي على الغرب، وذلك بمنح صورة مضللة للرأي العام الأمريكي، ليتاح للقائمين على هذه الحملات أرضية أوسع وأكثر صلابة للتحرك عليها لتحقيق أهدافهم.

على الرغم من الميزة الاستراتيجية الكبيرة التي حققتها معاهدة كامب ديفيد لإسرائيل من عزل مصر عن أرضية الصراع لتتحرك بحرية في المنطقة دون أي حساب لأقوى الجبهات العربية (مصر)، فإن إسرائيل تشعر بالقلق من هذه المعاهدة أيضاً؛ إذ أنها أتاحت لمصر الفرصة لأمور مهمة من شأنها أن تؤثر سلباً على إسرائيل بمرور الوقت. وهذه الأمور تتمثل في الآتي (وجيه، 1988):

أ. وقف نزيف الحروب العاتية التي لم تحقق انتصاراً حاسماً لأي طرف من الأطراف، بل أوقفت كل محاولات التنمية في كل قطاعاتها، وبالتالي تصبح الظروف مواتية لمصر لبناء قاعدة اقتصادية قوية، تمكنها من الخروج من نطاق التبعية الاقتصادية الحالية.

ب. بناء جسور قوية مع الغرب للاستفادة في عملية التنمية، وفي الوقت نفسه انتهاز الفرصة لمحاولة احتواء السيطرة الصهيونية عليه، كذلك إعادة بناء الجسور مع المعسكر الشرقي؛ لإيجاد التوازن اللازم لحركتها الدولية الإيجابية.

الخاتمة

شهدت منطقة باب المندب – ولازالت تشهد– تنافساً دولياً للسيطرة عليها؛ لكونها تمثل موقعاً استراتيجياً يتحكم في طريق الملاحة الدولية، وقد ازدادت أهميتها الاستراتيجية، وبدأ التنافس والاهتمام بها في المرحلة المعاصرة من خلال المتغيرات الجديدة في المنطقة، فكان اكتشاف البترول الذي شكل إحدى هذه المتغيرات، التي أدت إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة للدول المصدره والمستوردة له؛ لكون القسم الأكبرمنه يمر عبر باب المندب الى أوروبا وأمريكا واليابان.

كما أن الصراع الدولي حول القرن الأفريقي قد زاد من أهمية المضيق من الناحية الاستراتيجية، بعد حرب أكتوبر 1973م، أبرز المتغيرات التي أدت الى تنامي الأهمية الاستراتيجية لباب المندب، خاصة تنفيذ عملية إغلاق المضيق بوجه الكيان الصهيوني (شبيب، 1994).

وقد أفرزت نتائج الحرب اهتمام الكيان الصهيوني بمضيق باب المندب، فقام بتطوير قواته البحرية في البحر الأحمر؛ لغرض ضمان الملاحة سفنه وحمايتها في منطقة مدخل البحر الأحمر، كما قام باستئجار عدد من الجزر الأريترية القريبة من مضيق باب المندب؛ لاستخدامها في مراقبة حركة الملاحة فيه ولتأمين ملاحته، ومن

جانب آخر فقد أبدت الأقطار العربية لاسيما المطلة على البحر الأحمر اهتماماً متاخراً بمضيق باب المندب، وهو اهتمام دعت إليه المملكة العربية السعودية؛ من أجل تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين تلك الدول، ولغرض التطبيع بكل أشكاله الاقتصادي، والسياسي، والرياضي، والعسكري، والثقافي، والديني؛ وذلك بالتنسيق بين الكيان الصهيوني والنظام السعودي، الذي لعب الدور المحوري في صفقة القرن ومشاريعها المتصلة بتلك الصفقة، باستعمال الأنظمة العربية والمال العربي الخليجي لتحقيق هذه الأهداف بصورة واضحة وصريحة.

كما أثبتت مبادرة السلام العربية التي تقدم بها النظام السعودي لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد عام 2002 في بيروت، أن السعودية – بلاد الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين في كل بقاع العالم– قامت بلعب الدور الموكول لها من قبل أمريكا وبريطانيا، مقابل بقاء الأسرة الحاكمة على رأس الحكم (BBC, 2018) في المملكة العربية السعودية.

النتائج:

لا يمكن تحقيق الأمن في المنطقة إلا في ظل اقتصاد قوي ومتين يودي إلى استقرار داخلي، من خلال التنمية واستقلال خارجي بعيداً عن التبعية.

- تكوين هذا المجلس في الوقت الحاضر لا يتواءم مع ما يحدث في منطقة البحر الأحمر من تفاعلات وتجاذبات، وأغلب الظن أن هذا المجلس التي دعت إليه السعودية لن يكون له من قوة دافعة، سوى خدمة (إسرائيل) والتطبيع معها، ومحاصرة إيران وحلفائها في المنطقة، وهذا حسب الأولوية للسياسة الخارجية السعودية.
- إن دول مجلس البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الأفريقي بقوتها الحالية وتسليحها وتنظيمها، غير قادرة على الدفاع عن نفسها، بالإضافة إلى رغبة حكام المنطقة في الحفاظ على أنظمتها الداخلية أولاً، ولذا لم تُشكل قوات اتحادية لدول المنطقة، وهذا ما غاب عن السعودية في دعوتها إلى تأسيس المجلس؛ لاعتمادها على الحماية من الدول الأجنبية.
- يرى الباحث أن دول المنطقة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالدول الغربية وبالكيان الصهيوني، وبأن مصالحها هي في استمرار هذه العلاقة.
- ظهور أهداف ومطامع لبعض الدول الإقليمية في السيطرة على المنطقة، وذلك من خلال تصورها الخاص لأمن المنطقة.
- لم تقتصر أهمية منطقة البحر الأحمر على البعد الاقتصادي؛ إذ إن البعد الأمني كان أحد الأسباب التي تدفع القوى القديمة والحديثة –على حد سواء– إلى السعي نحو سيطرة على أي موقع فيه.
- في ظل غياب توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط أمام حشد القوى الدولية والإقليمية تواجه منطقة البحر الأحمر تحدياً أمنياً حقيقياً على مستوى استقرار أمن المنطقة وعلى مستوى الأمن العالمي؛ نظراً لأهمية موقعها الاستراتيجي.

- القرصنة والإرهاب وتنظيم القاعدة على رأس التهديدات التي تبرر الوجود الأجنبي في المنطقة الى جانب الأطماع والمصالح الاقتصادية.
- تقدم (إسرائيل) نفسها للعالم على انها الطرف الذي يضحي من أجل السلام، وتعرض – في الوقت نفسه– خططاً ومشاريع جاهزة للهيمنة على اقتصاد المنطقة العربية والسيطرة على مقدراتها، واختراقها سياسياً واقتصادياً وثقافياً ونفسياً.
- هناك تأثيرات أمنية وجيوسياسية للحضور التركي والإيراني والإسرائيلي في المنطقة، بعد تكثيفه عسكرياً واقتصادياً، ووضوح هذا التأثير على حالة الاستقطاب الدولي والإقليمي الحالية في منطقة البحر الأحمر عموماً.
- يتضح أن الخطر الأكبر ومصدر التهديد الرئيس للأمن القومي العربي بشكل عام، وللأمن العربي في البحر الأحمر بشكل خاص هو التهديد الإسرائيلي في مجال التفوق العسكري والأمني، والحضور في سواحل البحر الأحمر ومياهه.

التوصيات

- العمل على إبعاد المنطقة عن دائرة الصراع والاستقطاب الدولي والإقليمي والامتناع عن منح التسهيلات وتأجير الموانئ والجزر والسواحل للدول الأجنبية لإقامة قواعد عسكرية عليها.
- دعوة الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الأفريقي إلى التركيز على مشروعات أمنية واقتصادية مشتركة، وتعزيز تحالفها في وجه القوى الأجنبية التي تتمركز قواتها في تلك المنطقة. بالإضافة الى تطوير قدراتها العسكرية البحرية وتجهيزها والمحافظة على الانتشار الدائم في ممرات الملاحة الدولية.
- تعزيز التعاون العربي والإسلامي للحفاظ على البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة بعيده عن النفوذ الأجنبي والدولي؛ تجنباً لتحويله إلى ساحة حرب بين قوى دولية على حساب شعوب المنطقة.
- ضرورة وضع استراتيجية سياسية وعسكرية واقتصادية عربية؛ للمحافظة على البحر الأحمر من الأطماع الصهيونية والإقليمية.
- الدعوة الى مواجهة الضغوط الأمريكية على النظام السعودي والإماراتي، الوكلاء الجدد للدول الاستعمارية في المنطقة في دمج إسرائيل ضمن تجمع الشرق الأوسط الجديد.
- دعوة الأمة العربية والإسلامية إلى مواجهة النظام السعودي الذي يلعب دوراً خفياً لمصالح أمريكا وبريطانيا بالتأثير المادي والسياسي والعسكري على الدول العربية والخليجية والإسلامية، وإرغامها بالتطبيع مع الكيان الصهيوني مقابل الحفاظ على عروشهم، وتمكين (إسرائيل) من السيطرة والتحكم بمقدرات الأمة العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً.
- الدعوة الى بذل الجهود والمساعي الحميدة لإعادة دولة إريتريا إلى الحضن العربي؛ لتكون جزءاً مهماً في برنامج الأمن القومي العربي، خصوصاً في ظل علاقات اريتريا المتصاعدة مع الولايات المتحدة و(إسرائيل) في المجالات العسكرية والأمنية.

- الدعوة الى إيقاف العدوان على اليمن؛ لأن استمراره يزيد المخاطر على طرق بحرية رئيسة لنقل النفط في المنطقة، وهو قد يعرقل مرور السفن في مضيق باب المندب، المضيق الذي يعبره حوالي 5 ملايين برميل يومياً من النفط الى أوروبا والولايات المتحدة وروسيا.

المراجع:

أحمد أبو دقة، (2019م)، البحر الأحمر وخطر تمركز القوى الكبرى، مجلة المسلمون والعالم، العدد 383.

أحمد سليم البرهان، (2007م)، جيولولتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد 15.

أحمد فخري، (1993م)، البحر الأحمر أهميه متزايدة أم ماذا، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، عدد 9.

أحمد متولي، (2020م)، "جيبوتي... هل تقترب من التطبيع مع إسرائيل؟ «العين الحارسة» لباب المندب"، عبر: https://shorturl.at/deyOS

أشرف العيسوي، (2020م)، "مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الفرص والتحديات"، عبر: https://shorturl.at/cBFGR

آمال إبراهيم محمد، (1993م) الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن العشرين، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.

الأنتباهية، (2020م)، " السودان: التفاصيل الكاملة لزيارة وزير الخارجية السعودي للخرطوم"، عبر: https://alintibaha.net/online/60033/

أنيس الأصبحي، (2020م)، الواقع العربي من صفقة القرن والشرق أوسطية، والتحديات الكبرى، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية، منتدى مقاربات.

بي بي سي نيوز، (2018م)، " هل تتأثر علاقة واشنطن بالرياض مع استمرار لغة ترامب الخشنة؟"، الموقع: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-45722640

بيان العساف، (2006م)، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.

الجزيرة، (2016م)، "الملك سلمان: ملفات المنطقة تتطلب تعزيز الصف"، عبر: https://aja.me/rd77x

الجزيرة، (2017م)، "جزيرة سواكن.. تركيا تشعل الصراع بالبحر الأحمر"، عبر: https://aja.me/p75gq

الجزيرة، (2018م)، "اختنق نفط الخليج في المضائق.. فأين المفر؟"، عبر: https://aja.me/dcl53

جنا سرحال، (2014م)، " الصراع العربي الإسرائيلي.. تاريخ من عمليات تبادل الأسرى"، الميادين، عبر: https://mdn.tv/463

حسن وجيه، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى العدد الأول.

حسين علي الحبيشي، (1992م) اليمن والبحر الأحمر الموضع والموقع جغرافياً، تاريخياً، اقتصادياً، سياسياً، بحرياً، قانونياً، دار الفكر المعاصر، بيروت.

خديجة الهيصمي، (2002م) سياسة اليمن في البحر الأحمر، مكتبة مدبولي، القاهرة.

خلود عبدا للطيف عبد الوهاب، (2021م) العلاقات الامريكية – السوفيتية وأثرها في الصراع العربي – الإسرائيلي 1959 – 1974، جريدة ماسان.

داوود عودة، (2020م)، بالقدس.. "قانون الاحتلال يخدم جرائم المستوطنين ويشرد الفلسطينيين، القدس المحتلة، عبر: https://al-ain.com/article/silwan-evict-families-settlers

دستور إيران الصادر عام 1979 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1989م، من موقع: https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

ديوان الرئاسة الأمريكية، الخطة الأمريكية الإسرائيلية لعملية السلام المسماة صفقة القرن، 5 يناير 2020م.

روسيا اليوم، (2019م)، شرق المتوسط يعوم فوق بحيرة من الغاز "المشتعل، عبر: https://ar.rt.com/moh8

سامي عبد العزيز عثمان، (2016م) أمن البحر الأحمر، أبعاد ومخاطر، دار الكتب المصرية، القاهرة.

سبوتنيك نيوز، (2019م)، 16 دولة تمتلك قواعد عسكرية في القرن الأفريقي، عبر: https://shorturl.at/mqwPY

عبد الله عبد المحسن السلطان، (1988م) البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3.

عبدا لمنعم المراكبي، (1998م) دول مجلس التعاون الخليجي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

العربية، (2019م)، "خطة تنقيب مصر عن النفط والغاز في البحر الأحمر تدخل مرحلة جديدة https://ara.tv/59rr9

علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998م.

علي حميد شرف، (2002م) الجزر والقادات اليمنية في البحر الأحمر خليج عدن، البحر العربي، ط2، مطابع التوجيه المعنوي، صنعاء.

كاظم هاشم نعمة، (1998م) إدراك الردع في الصراع العربي الإسرائيلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(3).

كان فوكس، (1977م)، الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

ألكسندر ميلو، مايكل نايتس، (2016م)، الإمارات العربية المتحدة تضع أنظارها على غرب السويس، عبر: https://bit.ly/3rFXam1

مايكل جيه مازار، ميراندا بيرايب، أندرو رادين، أستريد ستوث سيفالوس، (2016م)، فهم النظام الدولي الحالي، مشروعات RAND، الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-0-8330-9570-1.

محمد رضا فودة، (1992م) الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي، دراسة غير منشورة، القاهرة، سبتمبر.

محمد سبيل، (2015م)، جوار إسرائيلي إيراني آمن في أرخبيل دهلك، عبر: https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-04-23-1.2359804

محمود توفيق محمود، (1979م)، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 57.

محمود عباس أبو مازن، (1976م)، ندوة بغداد العربية الفكرية الثانية، حلقة دراسية حول الكيان الصهيوني، أسطورة نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية مجلة الأرض – العدد 10، السنة الثالثة.

مركز الإمارات للسياسات، (2020م)، الحضور التركي في البحر الأحمر: مظاهِره وأهدافه وآفاقه المستقبلية، الموقع: https://epc.ae/ar/details/featured/turkeys-presence-in-the-red-sea-forms-objectives-and-prospects

مركز الإمارات للسياسات، (2021م) منطقة شرق المتوسط البحر الأحمر دعائم الاستقرار ومهدداته.

الميادين، (2020م)، "إعلام إسرائيلي: غواصة عسكرية تابعة للبحرية الإسرائيلية في طريقها نحو الخليج، عبر: https://mdn.tv/63bi

الميثاق، (2017م)، العدد 1855، صنعاء، اليمن.

هشام القروي، (1989م)، الأمة فكر أم الأمة واقع؟، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، عدد مزدوج (46-47).

Cohen, Saul B. (1963) "Geography and Politics in a World Divided," *Naval War College Review*: Vol. 16 : No. 1 , Article 6. Available at: https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol16/iss1/6

Farid, Abdel Majid. (1984). The Red Sea : prospects for stability. London : New York : Croom Helm in association with the Arab Research Centre, London; St. Martin's Press, available at: https://catalogue.nla.gov.au/Record/1171835

Firas ELİAS (2017). Hybrid Warfare Special, Issue 1 (2), 102-150, Hibrit Savaş Özel Sayısı, available at: https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/391183

Jordan Times (2020), "Red Sea, Gulf of Aden border countries form council", available at: https://jordantimes.com/news/local/red-sea-gulf-aden-border-countries-form-council